خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي أبو أحمد الكوفي أحاديثه وعلله- دراسة تطبيقية على مروياته في الكتب الستة ومسند أحمد

د. يوسف محيي الدين فايز الأسطل*

سلم البحث في ١٤٣٧/٦/١٢هـ بسم الله الرحمن الرحيم اعتمد للنشر في ١٤٣٧/٧/١٤هـ

ملخص البحث:

تمثلت مشكلة البحث في أمرين، هما: **الأول:** هل ثبتت رؤية خلف بن خليفة للصحابي عمرو بن حُرَيْث، فيكون خلفٌ تابعياً، أم لم تثبت رؤيته له؟، وكانت النتيجةُ التي توصل إليها الباحث ترجيحَ ثبوت رؤيته له، وبناء عليه ثبت كون خلفٍ تابعياً، **الثاني:** اختلاط خلف بن خليفة، وتمييز تلاميذه: من منهم روى عنه قبل الاختلاط، ومن منهم روى عنه بعد أن اختلط، وكانت النتيجةُ التي توصل إليها الباحث الترجيحَ بالقرائن لعدم رواية خلف بعد اختلاطه لأي حديث، وأن كل تلاميذه رَوَوْا عنه، وسمعوا أحاديثهم منه قبل أن يختلط.

Abstract:

The problem of the research falls in two points:

Firstly: Did Khalaf Ibn Khaleefa see the follower Amer Ibn Horaith really? So he was a follower or not?, The result which was concluded by the researcher is in favor of proving seeing him, so it proved that Khalaf is a follower, Secondly: Confusion of Khalaf Ibn Khaleefa and discerning his students who narrated before confusion and who narrated after confusion.

The conclusion was concluded outweighing by contexts not narrating of Khalaf after confusion of any Hadith. And all his students narrated and heard from him before confusion.

المقدمة:

إن الحمد لله، أحمده، وأستعين به، وأستغفره، وأعوذ بالله من شرور نفسي، ومن سيئات عملي، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبد الله ورسوله، وأضرع إلى الله تعالى بهاتين الشهادتين أن يجزل لي الأجر، وأن يكتبني في عليين، وأن يسكنني الفردوس الأعلى مع الذين أنعم عليهم من النبيين، والصديقين، والشهداء، والصالحين، وحسن أولئك رفيقاً، وأترضى عن ساداتنا أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعائشة،

* المحاضر قسم الحديث الشريف وعلومه، كلية أصول الدين، في الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

وطلحة، والزبير، والحسن، والحسين، والصحابة أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحاً قَرِيباً﴾(١)، ولقوله أيضاً: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾(٢)، أما بعد: فإن علم علل الحديث من أجل علوم الحديث وأشرفها، إذ به يتم الكشف عن أوهام الرواة وأخطائهم. وعليه المعتمد في التصحيح والتضعيف بالمقام الأول، وبدونه يكون الاشتغال بالحديث وعلومه كالاحتطاب في الليل، حيث لا يدري المشتغل بالحديث بدون هذا العلم ما فيه، فتغيب عنه كثير من جواهر العلم، فيكون كحاملة ناصبة، أو يكون صاحبه كقيعان لا تمسك ماء، ولا تنبت كَلَأً.

والذين بَرَّزوا في علل الحديث من المشتغلين بهذا العلم قليل، كان من أبرزهم عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ومسلم، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازيان، والدارقطني، وغيرهم، وقد اعتمد هؤلاء على جمع الروايات والطرق المتعددة للحديث الواحد، والمقارنة بين أسانيدها ومتونها؛ لاكتشاف الخطأ، وبيان الصحيح الذي خلا من العلة؛ لهذا نجدهم يحكمون بالتفرد، أو بالشذوذ، أو بالنكارة، أو بالمخالفة، أو بالانقطاع في حالي التدليس والإرسال الخفي، وقد يخطئون راوياً في تصريحه بالسماع من شيخه، إلى غير ذلك من العلل التي يعلون بها أسانيد الأحاديث ومتونها.

ومدار هذا العلم على الرواة الثقات؛ لأنه لا يسلم إنسان من الخطأ في العلم، فليس معصوماً، وبه يبحث الناقد عن الأوهام والأخطاء التي يقع فيها رواة الحديث، فيكتشفونها، ويبينونها، ويظهرونها، ويحذرون طلاب العلم منها، حتى لا يقع أحدهم في قبول حديث، والإفتاء بما يدل عليه، ويكون الحديث معلولاً لا يصلح للاحتجاج.

وقد اتجهت بعض الدراسات العلمية الحديثية في هذا العصر، إلى دراسة بعض الرواة، وعللهم، في كتب معينة، والحكم على أحاديثهم، سواء كانوا من المختلطين، أو كانوا من المدلسين، فكانت هناك رسائل علمية عديدة في دراسة رواة بأعيانهم، مثل: عبد الملك بن عمير ومروياته في الكتب الستة، وسهيل بن أبي صالح ومروياته في الكتب الستة، وهشام بن عمار ومروياته في الكتب الستة، وعطاء بن

السائب ومروياته في الكتب الستة، وشَرِيك بن عبد الله النَّخَعِي ومروياته في الكتب الستة، وكانت علة هؤلاء الاختلاط والتغير. ومثل مرويات سليمان بن مِهْران الأعمش، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيْجٍ، وهاتان الدراستان في التدليس.

أهمية الموضوع، وبواعث اختياره:

١) بينما كنت أدرس مساقات دبلوم الدكتوراه في قسم الحديث الشريف وعلومه، بالجامعة الإسلامية بغزة، دفعني الاطلاع على موضوع المختلطين للتقليب، والقراءة في كتاب: "تقريب التهذيب" لابن حجر العسقلاني، فوقعت على راوٍ مختلط، زعم أنه رأى أحد الصحابة، فكذبه بعض النقاد في ذلك، وهو خلف بن خليفة بن صاعد المتوفى سنة ١٨١هـ.

٢) ولما كان هذا الراوي متقدماً، وروى له من أصحاب الصحيح الإمام مسلم بن الحجاج في صحيحه أربعة أحاديث، دفعني هذا لاختياره ودراسته، لا سيما وأن مجموع مروياته بدون المكررات في الكتب الستة، ومسند أحمد، بلغ اثنين وعشرين حديثاً فقط؛ مما جعلني أثق بأنه لم يدرس في رسالة علمية؛ لأن الرسائل العلمية تحتاج إلى دراسة راوٍ له عدد من الأحاديث ليس قليلاً، حتى يتم الموافقة على دراسته من الأقسام المختصة في الجامعات.

٣) ثم قلبت في أدلة الأبحاث العلمية فلم أقف على دراسة له ولأحاديثه، بل وجدت على ملتقى أهل الحديث سائلاً يطلب الإفادة عن موضوع اختلاط خلَف بن خليفة؟ ولم أجد من أفاده.

٤) هذا الحجم من مرويات خلف بن خليفة يناسب إعداد دراسة علمية، تصلح بحثاً علمياً محكماً؛ لهذا وقع اختياري عليه، مستعيناً بالله تعالى، ومستمداً للعون منه سبحانه، إنه سميع قريب مجيب الدعاء.

أهداف البحث:

أولاً: الكشف عن حقيقة رؤية خلف بن خليفة للصحابي عمرو بن حريث، وثبوت التبعية لخلف من عدمها.

ثانياً: معرفة درجة أحاديث خلف بن خليفة من حيث القبول أو الرد؛ مما يفيد في تمييز الرواة عنه: من روى منهم عنه قبل اختلاطه، ومن روى منهم عنه بعده، وهل

كان لاختلاطه أثر على درجة مروياته؟

منهج البحث:

أولاً: بالنسبة لترجمة الراوي: قام منهج البحث على استقصاء كل أقوال العلماء فيما يتعلق بسنة ولادة خلف بن خليفة، وسنة وفاته، وأقوال العلماء فيه، وفي رؤيته للصحابي عمرو بن حُريث، وتدقيقها، والمقارنة بينها؛ للوصول إلى إثبات رؤيته له، ومعرفة حقيقة درجته من بين مراتب الرواة في التعديل.

ثانياً: بالنسبة لتخريج الأحاديث: خرج الباحث الأحاديث من مظانها، ولم يستفضْ في تخريجها إلا بقدر بيان المتابعات لخلف بن خليفة، التي ترجح أن رواياته الأحاديث لتلاميذه كانت قبل اختلاطه، وأنه ما روى بعد اختلاطه شيئاً منها.

كما أشار الباحث كثيراً إلى المتابعات التامة، والقاصرة، التي تفيد في معرفة درجة الحديث، ثم بين حكمه على الحديث، من حيث القبول أو الرد؛ معللاً هذا الحكم، ومرجحاً بقرائن عُمُر الراوي، أو سنة ولادته وسنة وفاته، أو مدة عُمُره وسنة وفاته، وبالبلاد التي نشأ فيها، أو ارتحل إليها، واستقر فيها، كونَ الراوي عن خلف روى عنه قبل اختلاطه.

ثالثاً: بالنسبة لتراجم رواة الإسناد: ترجم الباحث فقط للراوي المختلف فيه، وتوسع في ترجمته، بقدر ما يزيل اللبس عن روايته، وأما الراوي الضعيف: فترجم له باختصار؛ لكون ضعفه متفقاً عليه. وأما الراوي الثقة: فأهمل الباحث ترجمته؛ لكونه ثقة لا يحتاج إلى بحث عنه، وأما الراوي الذي ورد أثناء تخريج الحديث، وهو دون الثقة، فترجم الباحث له باختصار من تقريب التهذيب لابن حجر العسقلاني.

رابعاً: بالنسبة للمتن: بين الباحث معاني غريب الحديث الوارد في متنه من مظانها.

خطة البحث:

اشتمل البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة على النحو التالي:

المقدمة: وعرض الباحث فيها لبيان أهمية الموضوع، وبواعث اختياره، وأهداف البحث، ومنهجه، وخطته.

المبحث الأول: ويتعلق بترجمة خلف بن خليفة، وفيه ثلاثة مطالب، هي:

المطلب الأول: الخلاف في رؤية خلف بن خليفة للصحابي عمرو بن حريث.

المطلب الثاني: أقوال العلماء في تعديل خلف بن خليفة وجرحه.

المطلب الثالث: خلاصة المسألة

المبحث الثاني: أحاديث خلف بن خليفة في الكتب الستة، ومسند أحمد (دراسة تطبيقية)، وفيه ثلاثة مطالب، هي:

المطلب الأول: أحاديث خلف بن خليفة في صحيح مسلم.

المطلب الثاني: أحاديث خلف بن خليفة في السنن الأربعة.

المطلب الثالث: أحاديث خلف بن خليفة في مسند أحمد بن حنبل.

الخاتمة: سجل الباحث فيها أهم نتائج دراسته لموضوع خلف بن خليفة.

المبحث الأول
ترجمة خلف بن خليفة

خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي، مولاهم، أبو أحمد الكوفي، نزيل واسط، ثم بغداد، صدوق اختلط في الآخر، وادعى أنه رأى عمرو بن حُرَيْث الصحابي، فأنكر عليه ذلك ابنُ عيينة، وأحمدُ، من الثامنة، مات سنة ١٨١هـ على الصحيح، روى له البخاري في الأدب، ومسلم، والأربعة(٣).

المطلب الأول: الخلاف في رؤية خلف بن خليفة لعمرو بن حريث

قال خلف بن خليفة: "رأيت عمرو بن حريث صاحب النبي ﷺ، وأنا يومئذ ابن ست سنين"(٤)، وقال: "فرض لي عمر بن عبد العزيز وأنا ابن ثمان سنين، وفرض لأخ لي وهو ابن ست سنين، وألحقنا بموالينا"(٥). وعلق الذهبي، وابن حجر على هذا بأنه يقتضي ولادته بعد سنة تسعين، وأنه لم يدرك عمرو بن حريث، وينفي رؤيته له(٦)، ونفى الأخير صحة رؤيته له(٧). وقال محمد بن مقاتل المَرْوَزِي: "أخبرنَا خلف بن خَلِيفَة: مر بِي عَمْرو بن حُرَيْث، وَأَنا ابن سِتّ سِنِين، فَقيل: هَذَا عَمْرو بن حُرَيْث صَاحب النَّبِي ﷺ"(٨). وقال ابن عيينة في رؤيته عمرو بن حريث: "كذب، لعله رأى جعفر بن عمرو بن حريث"(٩). وقال الإمام أحمد: "رأيت خلف بن خليفة وهو كبير، فوضعه إنسان من يده، فلما وضعه صاح -يعني من الكِبَر- فقال له إنسان: يا أبا أحمد، حدثكم محارب، وقص الحديث، فتكلم بكلام خفي علي، وجعلت لا أفهم ما يقول، فتركته، ولم أكتب عنه شيئاً"(١٠). وسئل : : "رأى خلف بن خليفة عمرو بن حريث؟ فقال: لا، ولكنه عندي شُبِّه عليه حين قال: رأيت عمرو بن حريث. وقال: هذا

ابن عيينة، وشعبة، والحجاج: لم يروا عمرو بن حريث، يراه خلف؟! ما هو عندي إلا شبه عليه"([11]). وقال أيضاً: "رأيت خلف بن خليفة وهو مفلوج، سنة سبع وثمانين([12]) ومئة، قد حُمِل، وكان لا يُفْهَم، فمن كتب عنه قديماً فسماعه صحيح"([13]). وقال أيضاً: "أتيته فلم أفهم عنه"([14]). وذكر الإمام مسلم، وأبو حاتم الرازي، وأبو أحمد الحاكم، والخطيب البغدادي، أنه: رأى عمرو بن حريث، على الجزم([15])، وذكر الأخير أنه رأى قفاه وهو ذاهب، لما أخبره أبوه أنه عمرو بن حريث([16]). وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "مولده بِالْكُوفَةِ. تحول إِلَى وَاسِط، ثمَّ انْتقل إِلَى بَغْدَاد، وَمَات بهَا سنة إِحْدَى وَثَمَانِينَ وَمِائَة، وَهُوَ ابن مائَة سنة وَسنة، وَقد رأى عَمْرو بن حُرَيْث. حَدثنِي مُحَمَّد ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْجُنَيْدِ، قَالَ: ثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: ثَنَا خلف بن خَلِيفَة، قَالَ: كنت فِي حجر أبي، إِذْ مر رجل على بغل، أَو بغلة، فَقيل: هَذَا عَمْرو بن حُرَيْث صَاحب النَّبِي ﷺ. قَالَ أَبُو حَاتِم رَضِي اللَّه عَنهُ: لم يدْخل خلف بن خَلِيفَة فِي التَّابِعين، وَإِن كَانَ لَهُ رُؤْيَة من الصَّحَابَة؛ لِأَنَّهُ رأى عَمْرو بن حُرَيْث وَهُوَ صبي صَغِير، وَلم يحفظ عَنهُ شَيْئاً"([17]). ووافقه خليفة بن خياط في تأريخ سنة وفاته: بإحدى وثمانين ومائة([18])، وكذا قال ابن سعد، وذكر أنه كان ابن تسعين سنة أو نحوها([19]). وأرخ الإمام أحمد وفاته سنة ثمانين أو آخر سنة تسع وسبعين، يعني ومائة، وأنه رأى عمرو بن حريث وهو ابن سبع سنين، خرج من داره بالكوفة، ودخل دار العلاكين([20])، أو دار العلافين بالكوفة([21]). وكذا ذكر محمد بن بكار عنه، أنه رأى عَمْراً وهو ابن سبع سنين([22]). ونقل صاحب تاريخ واسط أن وفاته كانت سنة ١٨٥هـ([23]). **قال الباحث:** شذ صاحب تاريخ واسط بتأريخ وفاته بسنة ١٨٥هـ، فلم يقل بهذا أحد غيره. وقال الذهبي في ترجمة عمرو بن حريث: "آخر من رآه رؤية خلف بن خليفة"([24])، وقال: "هو من بقايا صغار التابعين"([25]).

ومن المفيد ذكر سنة وفاة عمرو بن حريث ﷺ، فقد كانت سنة ٨٥هـ، ذكره الفضل بن دُكَيْن، والبخاري، وابن حبان، والذهبي([26])، في خلافة عبد الملك بن مروان([27]). وأرَّخها محمد بن حسين الزَّعْفَرَانِي، بسنة ٩٨هـ([28])، وأنكره ابن حجر([29])، وقال: فيه نظر، ولعله بتقديم السين([30])، يعني سنة ٧٨هـ. **قال الباحث:** وهو بعيد؛ لاتفاق أكثر العلماء على أن وفاته في سنة ٨٥هـ.

المطلب الثاني
أقوال العلماء في تعديل خلف بن خليفة وجرحه

وثقه ابن سعد، وقال: "أصابه الفالج([٣١]) قبل أن يموت حتى ضعف، وتغير لونه، واختلط"([٣٢])، وكذا وثقه العجلي([٣٣]). وقال عثمان بن أبي شيبة: "صدوق ثقة، ولكنه خرف، فاضطرب عليه حديثه"([٣٤]). وكذا وثقه مسلمة بن قاسم، وذكر أنه اختلط، وقال: "من سمع منه قبل التغير فروايته صحيحة"، كما ذُكِر اختلاطه عن إبراهيم بن أبي العباس([٣٥]). ووثقه الخطيب ([٣٦]). وقال ابن معين: "ليس به بأس"([٣٧])، وفي رواية: "لا بأس به صدوق"([٣٨])، وذكر هو ويعقوب ابن سفيان: أنه يتفرد بالرواية عن حفص بن أخي أنس بن مالك([٣٩]). ويرى أبو حاتم والذهبي أنه: صدوق([٤٠])، وزاد الذهبي: مُعَمَّر([٤١])، ورمز له بصحة حديثه([٤٢]). وقال ابن عدي: "لخلف بن خليفة غير ما ذكرت من الحديث، وأرجو أنه لا بأس به...، ولا أبرئه من أن يخطئ في الأحايين في بعض رواياته"([٤٣]). وقال ابن عمار: "لا بأس به، ولم يكن صاحب حديث"، وقال النسائي: "ليس به بأس"([٤٤])، وذكره العقيلي في الضعفاء، واكتفى بنقل أقوال بعض العلماء فيه([٤٥]). وخطَّأه الدارقطني في حديثين رواهما([٤٦]). ولم يصب ابن الجوزي، إذ نقل تكذيب ابن عيينة له مطلقاً([٤٧])، مع كون تكذيب ابن عيينة له في رؤيته عمرو بن حريث فقط.

ورواية الشيخين له متابعة، قاله الذهبي([٤٨])، وذكر مرة أن الإمام مسلماً أخرج له في الشواهد([٤٩]). **قال الباحث:** رواية البخاري له في الأدب المفرد، لا في الصحيح، والظاهر أن المتابعة والشاهد عند الذهبي بمعنى واحد.

المطلب الثالث
خلاصة المسألة

١. يميل الباحث إلى أن خلف بن خليفة رأى عمرو بن حريث؛ لأن من نفى ذلك اعتمد على قول ابن عيينة والإمام أحمد، وهو على وجاهته إلا أنه خالفهما عدد أكثر منهما، منهم الإمام مسلم، وأبو حاتم الرازي، وابن حبان، وآخرون أثبتوا رؤيته له على الجزم، لا سيما وقد عده الذهبي في بقايا صغار التابعين، ووصفه بالمُعَمَّر، وقد نقل عدد من العلماء أنه عاش مائة سنة وسنة على الجزم. وأرخ بعضهم لولادته سنة

٧٩هـ، أو ٨٠هـ، وقد نص خلف في غير موضع على رؤيته لعمروٍ على الجزم، وهو في السادسة أو السابعة أو نحوهما من عمره. وقد اتفق أكثر العلماء على أن وفاة عمرو بن حريث وقعت في سنة ٨٥هـ، فيكون أدركه، وله نحو ست سنين، أو سبع. ومن المعلوم المقرر في علوم الحديث أن المثبت مقدم على النافي. ومما يؤيد هذا وصف البُلْقِيني له بكونه آخرَ التابعين موتاً([٥٠]). وأما قصة فرض عمر بن عبد العزيز له وهو ابن ثمان سنين، فيحتمل أنه كان ابن ثماني عشرة، فتصحف لفظ (عشرة) بلفظ (سنين)، وسنوات المواليد كانت تقريبية، والله أعلم.

٢. يظهر لي من جملة أقوال النقاد أن خلفاً ثقة له أخطاء، فقد وثقه عدد من الأئمة، والذين وصفوه بصدوق، أو لا بأس به، كابن معين، وأبي حاتم، والنسائي، معظمهم من المتشددين، ولا بأس به عند ابن معين تساوي ثقة.

٣. مسألة اختلاطه وخرفه إنما وقعت في آخر حياته، فقد أرخ الإمام أحمد رؤيته له وهو مختلط بسنة ١٧٧هـ، أي قبل وفاته بأربع سنين، وكانت سن أحمد إذ ذاك ثلاث عشرة سنة. وهي مسألة طبيعية عند المعمَّرين، ولا يضيره هذا، فإن من سمع منه قديماً سماعه صحيح، كما نص عليه الإمام أحمد، ومسلمة بن قاسم.

٤. ما ذكره الذهبي من إخراج الشيخين له في المتابعات، لم أقف على شيء منه، وأخرج له مسلم أربعة أحاديث، اثنين في الشواهد كما قال الذهبي، والآخرَيْن أخرجهما في الأصول، وهما: حديث خروج رسول الله ﷺ، وأبي بكر، وعمر رضي الله عنهما؛ بسبب الجوع، وفيه قال للأنصاري: "إِيَّاكَ وَالْحَلُوبَ"([٥١])، وحديث حلية الوضوء([٥٢]). وكذا أخرج له البخاري في الأدب المفرد حديث: دعاء الله باسمه، الذي إذا دُعِي به أجاب([٥٣])، وهو في الشواهد أيضاً، ولم يخرج له في الصحيح.

المبحث الثاني

أحاديث خلف بن خليفة في الكتب الستة ومسند أحمد

المطلب الأول: أحاديث خلف بن خليفة في صحيح مسلم

الحديث الأول:

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا مُجْرِزُ بْنُ عَوْنِ بْنِ أَبِي عَوْنٍ([٥٤])، حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ خَلِيفَةَ الْأَشْجَعِيُّ أَبُو أَحْمَدَ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ سَرِيعٍ([٥٥])، مَوْلَى آلِ عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، عَنْ

عَمْرِو بْنِ حُرَيْثٍ، قَالَ: "صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ الْفَجْرَ، فَسَمِعْتُهُ يَقْرَأُ: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُنَّسِ، الْجَوَارِ الْكُنَّسِ﴾ [التكوير: ١٥، ١٦]، وَكَانَ لَا يَحْنِي رَجُلٌ مِنَّا ظَهْرَهُ حَتَّى يَسْتَتِمَّ سَاجِدًا"([٥٦]).

تخريج الحديث:

الحديث أخرجه أبو داود([٥٧]) وابن ماجه([٥٨]) من طريق أصبغ مولى عمرو بن حريث. وأخرجه أحمد([٥٩]) من طريق أبي الأسود([٦٠]). وأخرجه البخاري([٦١]) من طريق إسماعيل بن أبي خالد، ثلاثتهم عن عمرو بن حريث به.

الحكم على الحديث:

الحديث صحيح الإسناد، ورواية مُحْرِز عن خلف: تشبه أن تكون قبل اختلاطه؛ لأن سماعه منه قديم، فقد ولد محرز في حدود سنة ١٤٤هـ، أي قبل رؤية الإمام أحمد لخلف وهو مختلط بنحو ٣٣ سنة، ثم إن مُحْرزاً بغدادي، وخلفاً نزل بغداد، ويظهر منه أن مسلماً ينتقي من أحاديث خلف ما لم يختلط فيه.

الحديث الثاني

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ([٦٢])، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ -أَوْ لَيْلَةٍ- فَإِذَا هُوَ بِأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَقَالَ: "مَا أَخْرَجَكُمَا مِنْ بُيُوتِكُمَا هَذِهِ السَّاعَةَ؟" قَالَا: الْجُوعُ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: "وَأَنَا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَأَخْرَجَنِي الَّذِي أَخْرَجَكُمَا، قُومُوا"، فَقَامُوا مَعَهُ، فَأَتَى رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ، فَإِذَا هُوَ لَيْسَ فِي بَيْتِهِ، فَلَمَّا رَأَتْهُ الْمَرْأَةُ قَالَتْ: مَرْحَبًا وَأَهْلًا، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: "أَيْنَ فُلَانٌ؟" قَالَتْ: ذَهَبَ يَسْتَعْذِبُ لَنَا مِنَ الْمَاءِ، إِذْ جَاءَ الْأَنْصَارِيُّ، فَنَظَرَ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَصَاحِبَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، مَا أَحَدٌ الْيَوْمَ أَكْرَمَ أَضْيَافًا مِنِّي. قَالَ: فَانْطَلَقَ، فَجَاءَهُمْ بِعِذْقٍ فِيهِ بُسْرٌ، وَتَمْرٌ، وَرُطَبٌ، فَقَالَ: كُلُوا مِنْ هَذِهِ، وَأَخَذَ الْمُدْيَةَ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إِيَّاكَ، وَالْحَلُوبَ"، فَذَبَحَ لَهُمْ، فَأَكَلُوا مِنَ الشَّاةِ، وَمِنْ ذَلِكَ الْعِذْقِ، وَشَرِبُوا، فَلَمَّا أَنْ شَبِعُوا وَرَوُوا، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتُسْأَلُنَّ عَنْ هَذَا النَّعِيمِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمُ الْجُوعُ، ثُمَّ لَمْ تَرْجِعُوا حَتَّى أَصَابَكُمْ هَذَا النَّعِيمُ".

وحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، أَخْبَرَنَا أَبُو هِشَامٍ -يَعْنِي الْمُغِيرَةَ بْنَ سَلَمَةَ-

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ، حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ، يَقُولُ: بَيْنَا أَبُو بَكْرٍ قَاعِدٌ، وَعُمَرُ مَعَهُ، إِذْ أَتَاهُمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ، فَقَالَ: "مَا أَقْعَدَكُمَا هَاهُنَا؟" قَالَا: أَخْرَجَنَا الْجُوعُ مِنْ بُيُوتِنَا، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، ثُمَّ ذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ خَلَفِ بْنِ خَلِيفَةَ([٦٣]).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه([٦٤]) من طريق مروان بن معاوية، عن يزيد بن كيسان به مختصراً، وأخرجه الترمذي([٦٥])، من طريق أبي سلمة، والضحاك بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة به.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده صحيح، وأبو بكر بن أبي شيبة، ولد سنة ١٥٩هـ([٦٦])، وكان عمره نحو ١٨ عاماً لما رأى الإمامُ أحمدُ خلفاً مختلطاً خَرِفاً؛ ولهذا جاء مسلم بالرواية الثانية من طريق عبد الواحد ابن زياد، عن يزيد بن كيسان به، متابعة تامة لخلف بن خليفة؛ لأجل دفع شبهة اختلاط خلف في هذه الرواية. ثم إن أبا بكر بن أبي شيبة كوفي، وخلفاً نزل الكوفة.

الحديث الثالث

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ خَلِيفَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، إِذْ سَمِعَ وَجْبَةً([٦٧])، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "تَدْرُونَ مَا هَذَا؟" قَالَ: قُلْنَا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: "هَذَا حَجَرٌ، رُمِيَ بِهِ فِي النَّارِ مُنْذُ سَبْعِينَ خَرِيفًا، فَهُوَ يَهْوِي فِي النَّارِ الْآنَ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى قَعْرِهَا"([٦٨]).

تخريج الحديث:

رواه مسلم([٦٩])، من طريق مروان بن معاوية ،عن يزيد به. ورواه أحمد([٧٠]) عن الحسين بن محمد، عن خلف به.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده صحيح، ومداره على يزيد بن كيسان: جرحه بعض النقاد جرحاً خفيفاً، لا ينزل بحديثه عن رتبة الاحتجاج، وحديثه الذي بين أيدينا لم يعلَّه أحد من النقاد، فبقي على الأصل، وهو الصحة. ويحيى بن أيوب: الراوي عن خلف، كان

سنه نحو ٢٠ سنة عند رؤية أحمد لخلف مختلطاً؛ فقد توفي وهو ابن ٧٦ سنة[٧١] سنة ٢٣٤هـ، وولد سنة ١٥٧هـ[٧٢]، وقد توبع يحيى في الحديث، فيشبه أن يكون سمع من خلفٍ قبل اختلاطه، كما أن خلفاً توبع. ويحيى بغدادي، وخلف نزل بغداد.

الحديث الرابع

قال الإمام مسلم: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا خَلَفٌ -يَعْنِي ابْنَ خَلِيفَةَ- عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، قَالَ: كُنْتُ خَلْفَ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ، فَكَانَ يَمُدُّ يَدَهُ حَتَّى تَبْلُغَ إِبْطَهُ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، مَا هَذَا الْوُضُوءُ؟ فَقَالَ: يَا بَنِي فَرُّوخَ، أَنْتُمْ هَاهُنَا؟ لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكُمْ هَاهُنَا مَا تَوَضَّأْتُ هَذَا الْوُضُوءَ، سَمِعْتُ خَلِيلِي ﷺ يَقُولُ: "تَبْلُغُ الْحِلْيَةُ مِنَ الْمُؤْمِنِ حَيْثُ يَبْلُغُ الْوَضُوءُ"[٧٣].

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي[٧٤]، عن قتيبة به، وأخرجه الإمام أحمد[٧٥]، عن حسين بن محمد، عن خلف به.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده صحيح. وخلف بن خليفة روايته صحيحة؛ لأن قتيبة بن سعيد الراويَ عنه -عند مسلم والنسائي- يشبه أن يكون من القدماء، الذين رَوَوْا عنه قبل أن يختلط، حيث كانت سن قتيبة سبعاً وعشرين سنة، لما رأى الإمام أحمد خلفاً مختلطاً. وقد انحدر قتيبة إلى العراق سنة ١٧٢هـ، وهو ابن ثلاث وعشرين سنة، وأشار الذهبي إلى أنه لقي خلفاً في رحلته هذه، فذكره في شيوخه الذين لقيهم فيها[٧٦]، أي قبل رؤية الإمام أحمد لخلفٍ مختلطاً بخمس سنين.

المطلب الثاني
أحاديث خلف بن خليفة في السنن الأربعة

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُبَيْدِ اللَّهِ الْحَلَبِيُّ[٧٧]، حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ حَفْصٍ[٧٨] -يَعْنِي ابْنَ أَخِي أَنَسٍ- عَنْ أَنَسٍ، أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا، وَرَجُلٌ يُصَلِّي، ثُمَّ دَعَا: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِأَنَّ لَكَ الْحَمْدَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْمَنَّانُ، بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، يَا حَيُّ، يَا قَيُّومُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "لَقَدْ دَعَا اللَّهَ بِاسْمِهِ الْعَظِيمِ، الَّذِي إِذَا دُعِيَ بِهِ أَجَابَ، وَإِذَا سُئِلَ بِهِ أَعْطَى"[٧٩].

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي([٨٠])، من طريق عاصم الأَحْوَل([٨١])، وثابت، عن أنس به، وأخرجه النسائي([٨٢])، عن قتيبة. وأخرجه أحمد([٨٣])، عن حسين بن محمد، وعفان، ثلاثتهم عن خلف به، وأخرجه ابن ماجه([٨٤])، وأحمد([٨٥])، من طريق أنس بن سيرين، عن أنس بن مالك به.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده صحيح لغيره؛ لأجل حفص بن أخي أنس بن مالك، وقد توبع، وصححه ابن حبان([٨٦]) والحاكم([٨٧]). وأما خلف بن خليفة فروايته صحيحة؛ لأن قتيبة بن سعيد الراويَ عنه عند النسائي، يشبه أن يكون من القدماء الذين رووا عنه قبل أن يختلط، حيث كانت سن قتيبة سبعاً وعشرين سنة، لما رأى الإمام أحمد خلفاً مختلطاً، وروايته تابع فيها عبد الرحمن بن عبيد الله الذي لم تعرف روايته عن خلف قبل اختلاطه أو بعده. وقد تابعه أيضاً عفان بن مسلم وسماعه من خلف يشبه أن يكون قديماً، فقد كانت سنه اثنتين وأربعين سنة يوم رأى الإمام أحمد خلفاً مختلطاً.

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَسَّانَ السَّمْتِيُّ([٨٨])، حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ([٨٩])، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ: وَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ، وَاثْنَانِ فِي النَّارِ، فَأَمَّا الَّذِي فِي الْجَنَّةِ: فَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ، فَقَضَى بِهِ. وَرَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ، فَجَارَ فِي الْحُكْمِ، فَهُوَ فِي النَّارِ. وَرَجُلٌ قَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلٍ، فَهُوَ فِي النَّارِ"، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَهَذَا أَصَحُّ شَيْءٍ فِيهِ، يَعْنِي حَدِيثَ ابْنِ بُرَيْدَةَ الْقُضَاةُ ثَلَاثَةٌ([٩٠]).

تخريج الحديث:

رواه الترمذي([٩١]) من طريق سعد بن عبيدة، عن ابن بريدة به، ورواه ابن ماجه([٩٢]) عن إسماعيل بن توبة([٩٣])، والنسائي([٩٤]) من طريق سعيد بن سليمان، كلاهما عن خلف به.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده صحيح لغيره، فقد روى عن خلفٍ سعيدُ بن سليمان، وكان عمره ٥٢ عاماً عند رؤية أحمد لخلف مختلطاً، فيشبه أن تكون روايته عنه قديمة.

ورواية السمتي عن خلف فيشبه أن تكون قديمة؛ لكون السمتي بغدادياً، وخلف نزلها، وتابع السمتيَّ سعيدُ بن سليمان، والله أعلم.

الحديث الثالث:

قال الإمام الترمذي: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ حُمَيْدٍ الأَعْرَجِ(٩٥)، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الحَارِثِ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "كَانَ عَلَى مُوسَى يَوْمَ كَلَّمَهُ رَبُّهُ كِسَاءُ صُوفٍ، وَجُبَّةُ صُوفٍ، وَكُمَّةُ صُوفٍ، وَسَرَاوِيلُ صُوفٍ، وَكَانَتْ نَعْلَاهُ مِنْ جِلْدِ حِمَارٍ مَيِّتٍ". هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ حَدِيثِ حُمَيْدٍ الأَعْرَجِ. وَحُمَيْدٌ: هُوَ ابْنُ عَلِيٍّ الكُوفِيُّ، مُنْكَرُ الحَدِيثِ، وَحُمَيْدُ بْنُ قَيْسٍ الأَعْرَجُ المَكِّيُّ صَاحِبُ مُجَاهِدٍ ثِقَةٌ. وَالكُمَّةُ: القَلَنْسُوَةُ الصَّغِيرَةُ(٩٦).

تخريج الحديث:

أخرجه سعيد بن منصور(٩٧)، وابن عرفة(٩٨)، والترمذي(٩٩)، وعبد الله بن أحمد(١٠٠)، والبزار(١٠١)، وأبو يعلى المَوْصِلِي(١٠٢)، والعُقَيْلِي(١٠٣)، والآجُرِّي(١٠٤)، وابن بَطَّة(١٠٥)، وابن شاهين(١٠٦)، والحاكم(١٠٧)، والبيهقي(١٠٨)، من طرق، عن خلف بن خليفة به، وأخرجه الحاكم(١٠٩) من طريق حفص بن غياث، وخلف بن خليفة به، وصححه على شرط البخاري. لكن قال: عن حميد بن قيس، وهو خطأ بيِّنٌ؛ ففي كل الروايات: خلف، عن حميد الأعرج، وليس لحميد بن قيس رواية عن عبد الله بن الحارث. فكيف يصحح الحاكمُ الحديثَ على شرط البخاري، وفيه ثلاثة رواة لم يخرج لهم البخاري في الصحيح، وسنده منقطع.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده ضعيف جداً؛ للضعف الشديد في حميد الأعرج، ولأنه من رواية عبد الله بن الحارث عن ابن مسعود، وهو منقطع. قال ابن المديني: لم يسمع منه. وقال أبو حاتم: عبد الله ابن الحارث عن ابن مسعود مرسل(١١٠). وأما خلف فلا يضر اختلاطه؛ لأن علي بن حجر الراويَ عنه يشبه أن يكون سماعه منه قديماً، فقد كان له نحو ٢٣ سنة، لما رأى الإمام أحمد خلفاً مختلطاً، وقد ذكر الخطيب: أن عليًّا سكن بغداد قديماً، وأنه انصرف من العراق وهو ابن ٣٣ سنة(١١١)، وذكر الذهبي أنه لم يلقَ مالكَ بنَ أنس، وأنه كان يسمع في حياتهما بالكوفة وغيرها(١١٢).

قال الباحث: عبارة الخطيب تشير إلى أن لقاء علي بن حجر في بغداد لخلف

ابن خليفة قبل اختلاطه وعبارة الذهبي ترجح هذا المعنى، فإن خلفاً كوفي نزل بغداد.

الحديث الرابع:

قال الإمام النسائي: أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَلَفٌ، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو بِهَذِهِ الدَّعَوَاتِ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَقَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَدُعَاءٍ لَا يُسْمَعُ، وَنَفْسٍ لَا تَشْبَعُ"، ثُمَّ يَقُولُ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَؤُلَاءِ الْأَرْبَعِ"(١١٣).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد (١١٤) عن عفان. وأخرجه الطبراني (١١٥) من طريق سعيد بن منصور. وأخرجه الحاكم(١١٦) من طريق قتيبة، ثلاثتهم عن خلف به، وأخرجه أبو داود الطيالسي(١١٧)، وأحمد(١١٨)، وابن حبان(١١٩) من طريق قتادة، عن أنس به.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده صحيح لغيره؛ لأجل حفص، وقد تابعه قتادة. وأما خلف: فلا يضر اختلاطُه، لأن الحديث من رواية قتيبة وعفان وسعيد بن منصور عنه، والثلاثة يشبه أن يكون سماعهم منه قديماً(١٢٠)، ويؤكد صحة الحديث احتجاج مسلم برواية قتيبة عن خلف، كما مر، والله أعلم.

الحديث الخامس:

قال الإمام النسائي: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَلَفٌ يَعْنِي ابْنَ خَلِيفَةَ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ (١٢١)، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَجُلًا كَانَ حَاجًّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَنَّهُ لَفَظَهُ بَعِيرُهُ فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يُغَسَّلُ، وَيُكَفَّنُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا يُغَطَّى رَأْسُهُ، وَوَجْهُهُ، فَإِنَّهُ يَقُومُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًا"(١٢٢).

تخريج الحديث:

أخرجه البخاري(١٢٣)، ومسلم(١٢٤)، من طريق هشيم، وصرح هشيم فيه بالإخبار عن أبي بشر. ورواياه(١٢٥) من طريق أبي عوانة. ورواه مسلم(١٢٦) من طريق شعبة، ثلاثتهم عن أبي بشر به. ورواياه(١٢٧) من طريق أيوب. ورواياه(١٢٨) من طريق عمرو بن دينار. ورواه البخاري(١٢٩) من طريق الحكم. ورواه مسلم(١٣٠) من طريق أبي الزبير (١٣١)، وصرح بالسماع من سعيد بن جبير. ورواه أيضاً(١٣٢) من طريق منصور، خمستهم عن سعيد بن جبير به. وللحديث طرق أخرى كثيرة في غير

الصحيحين لا داعي لتخريجها.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده صحيح؛ لأن خلفاً وإن اختلط، فلا يضر اختلاطه؛ لأنه توبع ثلاث متابعات تامة، وخمس متابعات أخرى قاصرة كما في التخريج. ومحمد بن معاوية، وإن كان صدوقاً ربما وهم، غير أن كثرة المتابعات تنفي الوهم في هذا الحديث، وكذلك فإن محمد بن معاوية بغدادي، وخلفاً نزل بغداد، والحديث أصله في الصحيحين من غير رواية خلف، فلا تضر روايته، والله أعلم.

الحديث السادس:

قال الإمام النسائي: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَلَفٌ يَعْنِي ابْنَ خَلِيفَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ(١٣٣)، عَنْ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: "لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ آكِلَ الرِّبَا، وَمُوكِلَهُ، وَشَاهِدَهُ، وَكَاتِبَهُ، وَالْوَاشِمَةَ، وَالْمُوتَشِمَةَ، وَنَهَى عَنِ النَّوْحِ، وَلَمْ يَقُلْ لَعَنَ صَاحِبَ"(١٣٤).

تخريج الحديث:

أخرجه عبد الرزاق(١٣٥) من طريق شعيب بن الحبحاب. ورواه أحمد(١٣٦) من طريق ابن عون(١٣٧)، كلاهما عن الشعبي به مرسلاً. وأخرجه عبد الرزاق(١٣٨)، وأبو يعلى(١٣٩)، من طريق علي بن أبي طالب مرفوعاً، ومداره على الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني، كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف(١٤٠)، ووقع في سند الحديث عند ابن أبي شيبة في مصنفه(١٤١): "عبد الله"، ومرة: "ابن عبد الله"، وأخرى: "جابر بن عبد الله، عن علي"، بدل "الحارث عن علي"، وفي سندها جميعاً مجالد بن سعيد: وليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره(١٤٢). والظاهر أن هذه الأخطاء وقعت من مجالد؛ لأن الحديث من روايته عن الشعبي، عن الحارث، عن علي، عند غير ابن أبي شيبة.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده مرسل صحيح؛ لأن عطاءً وإن اختلط، فاختلاطه لا يضر؛ فقد تابعه ثقتان: شعيب بن الحبحاب، وعبد الله بن عَوْن بن أَرْطَبَان، ويظهر من هذا أن رواية خلف عن عطاء قديمة. وأما الحديث الموصول المرفوع فكل أسانيده ضعيفة، وعليه: فالمرسل أرجح. وأما اختلاط خلف فلا يضر؛ لأن الحديث من رواية

قتيبة عنه، وقتيبة يشبه أن يكون سماعه منه قديماً([١٤٣])، والله أعلم.

الحديث السابع:

قال الإمام النسائي: أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ، وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ، قَالَا: حَدَّثَنَا خَلَفٌ يَعْنِي ابْنَ خَلِيفَةَ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ زَاذَانَ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ قَالَ: "الْقَاضِي إِذَا أَكَلَ الْهَدِيَّةَ فَقَدْ أَكَلَ السُّحْتَ، وَإِذَا قَبِلَ الرِّشْوَةَ بَلَغَتْ بِهِ الْكُفْرَ"([١٤٤]).

تخريج الحديث:

أخرجه سعيد بن منصور([١٤٥]) وأبو بكر بن أبي شيبة([١٤٦]) عن خلف به. وأخرجه ابن أبي حاتم([١٤٧]) عن الحسن بن عرفة([١٤٨])، عن خلف به. والحسن بن عرفة: توفي سنة ٢٥٧، أو ٢٥٨هـ، وله مائة وعشر سنين([١٤٩])، فيكون له من العمر قرابة ثلاثة عقود عندما رأى الإمامُ أحمدُ خلفاً مختلطاً.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده مقطوع حسن؛ لأن الرواة الخمسة عن خلف –في الإسناد، وفي التخريج– يشبه أن تكون روايتهم عنه قبل اختلاطه([١٥٠])، والله أعلم.

الحديث الثامن:

قال الإمام النسائي: أَخْبَرَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ خَلَفٍ وَهُوَ ابْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: "صَلَّيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمْ يَقْنُتْ، وَصَلَّيْتُ خَلْفَ أَبِي بَكْرٍ فَلَمْ يَقْنُتْ، وَصَلَّيْتُ خَلْفَ عُمَرَ فَلَمْ يَقْنُتْ، وَصَلَّيْتُ خَلْفَ عُثْمَانَ فَلَمْ يَقْنُتْ، وَصَلَّيْتُ خَلْفَ عَلِيٍّ فَلَمْ يَقْنُتْ"، ثُمَّ قَالَ: يَا بُنَيَّ إِنَّهَا بِدْعَةٌ([١٥١]).

تخريج الحديث:

أخرجه الترمذي([١٥٢])، وابن ماجه([١٥٣])، والطحاوي([١٥٤])، والطبراني([١٥٥])، والبيهقي([١٥٦])، من طريق يزيد ابن هارون. وأخرجه الإمام أحمد([١٥٧]) عنه، وأخرجه ابن أبي شيبة([١٥٨]) عن حفص بن غِيَاث، ورواه عنه ابن ماجه([١٥٩]). ورواه الطبراني([١٦٠]) من طريق حفص. وأخرجه ابن ماجه([١٦١])، والطبري([١٦٢])، والطبراني([١٦٣]) من طريق عبد الله بن إدريس. وأخرجه الطيالسي([١٦٤])، والبيهقي([١٦٥])، عن أبي عوانة. وأخرجه البزار([١٦٦])، والطبري([١٦٧])، والعقيلي([١٦٨]) من طريق أبي معاوية. وأخرجه الطبري([١٦٩]) من طريق عباد. وأخرجه ابن حبان([١٧٠]) من طريق قتيبة، عن خلف، وأخرجه الطبراني([١٧١]) من طريق عثمان بن ساج الحراني([١٧٢])، كلهم عن أبي مالك الأشجعي به. وفي سند الطبراني الأخير سعيد بن

كلهم عن أبي مالك الأشجعي به. وفي سند الطبراني الأخير سعيد بن سالم القداح([١٧٣]).

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده صحيح؛ لكثرة المتابعات لخلف بن خليفة، فاختلاطه لا يضر، فقد روى الحديث عنه قتيبة عند النسائي وابن حبان، وقتيبة يشبه أن يكون قديم السماع من خلف ([١٧٤])، والله أعلم.

المطلب الثالث

أحاديث خلف بن خليفة في مسند الإمام أحمد بن حنبل

الحديث الأول:

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، حَدَّثَنَا خَلَفٌ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ: كُنْتُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ جَالِسًا فِي الْحَلْقَةِ إِذْ جَاءَ رَجُلٌ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَالْقَوْمِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللهِ، فَرَدَّ النَّبِيُّ ﷺ: "وَعَلَيْكُمُ السَّلَامُ وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ"، فَلَمَّا جَلَسَ الرَّجُلُ، قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ، كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا أَنْ يُحْمَدَ، وَيَنْبَغِي لَهُ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: "كَيْفَ قُلْتَ؟"، فَرَدَّ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: "وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدِ ابْتَدَرَهَا عَشَرَةُ أَمْلَاكٍ، كُلُّهُمْ حَرِيصٌ عَلَى أَنْ يَكْتُبَهَا، فَمَا دَرَوْا كَيْفَ يَكْتُبُوهَا حَتَّى رَفَعُوهَا إِلَى ذِي الْعِزَّةِ، فَقَالَ: اكْتُبُوهَا كَمَا قَالَ عَبْدِي"([١٧٥]).

تخريج الحديث:

رواه مسلم([١٧٦])، وأبو داود([١٧٧])، والنسائي([١٧٨])، وأحمد([١٧٩])، من طريق قتادة، وثابت، وحميد الطويل. **قال الباحث:** وروى الحديث عن خلفٍ قتيبةُ بنُ سعيد([١٨٠])، وسماعه منه يشبه أن يكون قديماً.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده صحيح؛ لمتابعة قتادة وثابت وحميد لحفص بن عمر ابن أخي أنس، ولرواية قتيبة عن خلف، وسماعه منه يشبه أن يكون قديماً، وحسين بن محمد يشبه أن يكون سمع من خلف قديماً؛ لكونه نزل بغداد، وخلَف نزلها. ولكون عمره ما بين ثلاثة عقود إلى أربعة، عندما رأى الإمام أحمد خلفاً مختلطاً، فقد ذكر الذهبي أنه من أبناء السبعين أو الثمانين، ونقل أن وفاته كانت إما سنة ٢١٣هـ، أو ٢١٤هـ([١٨١])، ولموافقة روايته لرواية قتيبة عن خلف.

الحديث الثاني:

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، وَعَفَّانُ، قَالَا: حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ خَلِيفَةَ، حَدَّثَنِي حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْمُرُ بِالْبَاءَةِ، وَيَنْهَى عَنِ التَّبَتُّلِ نَهْيًا شَدِيدًا، وَيَقُولُ: "تَزَوَّجُوا الْوَدُودَ الْوَلُودَ، إِنِّي مُكَاثِرٌ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"(١٨٢).

تخريج الحديث:

أخرجه سعيد بن منصور(١٨٣)، وأحمد(١٨٤)، وابن حبان(١٨٥)، والطبراني(١٨٦) وابن حَكَمون القُضَاعي(١٨٧)، والبيهقي(١٨٨)، من طرق عن خلف بن خليفة به. وأخرجه الطبراني(١٨٩)، وتمام الرازي(١٩٠)، من طرق عن أبان بن أبي عياش(١٩١)، عن أنس به. وأخرجه أبو نعيم(١٩٢)، من طريق إبراهيم التيمي، عن أنس به.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده حسن؛ لأجل حفص بن عمر ابن أخي أنس بن مالك، وحسَّن إسناده الهيثمي(١٩٣). وأما رواية خلف فهي من رواية عفان عنه، وعفان يشبه أن يكون قديم السماع، فقد استوطن بغداد، وخلف نزل بغداد، وكان عُمُرُ عفان نحو ٤٤ سنة، عندما رأى الإمام أحمد خلفاً مختلطاً، فقد أرَّخ الذهبي ولادته بسنة ١٤٣هـ(١٩٤)، وتابع عفانَ قتيبةُ، وحسينُ بن محمد، عن خلف(١٩٥)، ويشبه أن يكونا قَدِيمَيِ السماع من خلف.

الحديث الثالث:

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، حَدَّثَنَا خَلَفُ بْنُ خَلِيفَةَ، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ عَمِّهِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كَانَ أَهْلُ بَيْتٍ مِنَ الْأَنْصَارِ لَهُمْ جَمَلٌ يَسْنُونَ(١٩٦) عَلَيْهِ، وَإِنَّ الْجَمَلَ اسْتُصْعِبَ عَلَيْهِمْ، فَمَنَعَهُمْ ظَهْرَهُ، وَإِنَّ الْأَنْصَارَ جَاءُوا إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالُوا: إِنَّهُ كَانَ لَنَا جَمَلٌ نَسْنِي عَلَيْهِ، وَإِنَّهُ اسْتُصْعِبَ عَلَيْنَا، وَمَنَعَنَا ظَهْرَهُ، وَقَدْ عَطِشَ الزَّرْعُ وَالنَّخْلُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: "قُومُوا" فَقَامُوا، فَدَخَلَ الْحَائِطَ وَالْجَمَلُ فِي نَاحِيَتِهِ، فَمَشَى النَّبِيُّ ﷺ نَحْوَهُ، فَقَالَتِ الْأَنْصَارُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهُ قَدْ صَارَ مِثْلَ الْكَلْبِ الْكَلِبِ(١٩٧)، وَإِنَّا نَخَافُ عَلَيْكَ صَوْلَتَهُ، فَقَالَ: "لَيْسَ عَلَيَّ مِنْهُ بَأْسٌ". فَلَمَّا نَظَرَ الْجَمَلُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ أَقْبَلَ نَحْوَهُ، حَتَّى خَرَّ سَاجِدًا بَيْنَ يَدَيْهِ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِنَاصِيَتِهِ أَذَلَّ مَا كَانَت قَطُّ، حَتَّى أَدْخَلَهُ فِي الْعَمَلِ. فَقَالَ لَهُ أَصْحَابُهُ: يَا نَبِيَّ اللهِ، هَذِهِ بَهِيمَةٌ لَا تَعْقِلُ، تَسْجُدُ لَكَ، وَنَحْنُ نَعْقِلُ، فَنَحْنُ أَحَقُّ أَنْ نَسْجُدَ لَكَ، فَقَالَ: "لَا يَصْلُحُ لِبَشَرٍ أَنْ يَسْجُدَ لِبَشَرٍ، وَلَوْ صَلَحَ لِبَشَرٍ

أَنْ يَسْجُدَ لِبَشَرٍ، لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا؛ مِنْ عِظَمِ حَقِّهِ عَلَيْهَا، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَوْ كَانَ مِنْ قَدَمِهِ إِلَى مَفْرِقِ رَأْسِهِ قُرْحَةٌ تَنْبَجِسُ بِالْقَيْحِ وَالصَّدِيدِ، ثُمَّ اسْتَقْبَلَتْهُ تَلْحَسُهُ مَا أَدَّتْ حَقَّهُ"(١٩٨).

تخريج الحديث:

أخرجه النسائي(١٩٩)، وأبو نعيم(٢٠٠) من طريق محمد بن معاوية الأنماطي(٢٠١). وأخرجه ابن أبي الدنيا(٢٠٢) عن سعيد بن سليمان سعدويه، كلاهما عن خلف بن خليفة به. وأخرجه الآجري(٢٠٣)، وأبو نعيم(٢٠٤) من طريق الربيع بن أنس(٢٠٥)، عن أنس بن مالك به.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده حسن؛ لأجل حفص بن أخي أنس بن مالك، وجَوَّد إسناده المنذري(٢٠٦)، ووصف رواته بالثقات المشهورين، وذكر الهيثمي(٢٠٧) أن رواته رواة الصحيح، غير حفص ابن أخي أنس، وهو ثقة. وأما رواية خلف بن خليفة فلا تضر، ورواية حسين عنه تشبه أن تكون قبل الاختلاط؛ لكونه نزيل بغداد التي نزلها خَلَفٌ، وكانت سنه بين ثلاثة عقود إلى أربعة عندما رأى الإمام أحمد خلفاً مختلطا، وقد تابع حسيناً سعدويه، وروايته عن خلف تشبه أن تكون قبل اختلاطه، فقد كانت سنُّ سعدويه ٥٢ عاماً، لما رآى الإمام أحمد خلفاً مختلطاً، والله أعلم.

الحديث الرابع:

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا خَلَفٌ، عَنْ حَفْصٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: انْطُلِقَ بِنَا إِلَى الشَّامِ إِلَى عَبْدِ الْمَلِكِ، وَنَحْنُ أَرْبَعُونَ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ؛ لِيَفْرِضَ لَنَا، فَلَمَّا رَجَعَ، وَكُنَّا بِفَجِّ النَّاقَةِ(٢٠٨)، صَلَّى بِنَا الظُّهْرَ رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، وَدَخَلَ فُسْطَاطَهُ(٢٠٩)، وَقَامَ الْقَوْمُ يُضِيفُونَ إِلَى رَكْعَتَيْهِ رَكْعَتَيْنِ أُخْرَيَيْنِ. قَالَ: فَقَالَ: قَبَّحَ اللهُ الْوُجُوهَ، فَوَاللهِ مَا أَصَابَتِ السُّنَّةَ، وَلَا قَبِلَتِ الرُّخْصَةَ، فَأَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: "إِنَّ أَقْوَامًا يَتَعَمَّقُونَ فِي الدِّينِ، يَمْرُقُونَ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ"(٢١٠).

تخريج الحديث:

أخرجه ابن ماجه(٢١١)، وعبد الله بن أحمد(٢١٢)، من طريق قتادة، عن أنس به. وأخرجه سعيد بن منصور(٢١٣) عن خلف به. وأخرجه عبد الله بن أحمد(٢١٤) من

طريق سليمان التيمي، عن أنس به.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده صحيح لغيره؛ لمتابعة قتادة وسليمان التيمي لحفص. وأما رواية خلف بن خليفة فلا تضر؛ لكون رواية حسين بن محمد عن خَلَفٍ تشبه أن تكون قديمة، وقد روى عنه سعيد بن منصور، ويشبه أنه سمع منه قديماً، فقد مات سعيد سنة ٢٢٧هـ "وهو في عشر التسعينات"([٢١٥])، وهذا يعني: أن سنه كانت قرابة ثلاثين سنة، عندما رأى الإمام أحمد خلفاً مختلطاً، فضلاً عن أن سعيداً دخل العراق وسمع بها، فيشبه أن يكون سماعه بالعراق من خلف في مرحلة متقدمة من عمره قبل اختلاط خلف، والله أعلم.

الحديث الخامس:

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا خَلَفٌ يَعْنِي ابْنَ خَلِيفَةَ، عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "مَنْ رَآنِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَآنِي"([٢١٦]).

تخريج الحديث:

أخرجه أحمد([٢١٧])، عن حسين بن محمد، وسُرَيْج بن النعمان. ورواه البزار([٢١٨]) من طريق سُرَيْج ابن النعمان. ورواه البخاري([٢١٩]) عن سعيد بن سليمان. ورواه الترمذي([٢٢٠]) عن قتيبة. ورواه أبو بكر بن أبي شيبة([٢٢١])، وعنه ابن أبي عاصم([٢٢٢]). ورواه ابن قانع([٢٢٣]) من طريق نصر بن الحكم([٢٢٤]). ورواه الطبراني([٢٢٥]) من طريق سعيد بن منصور، كلهم عن خلف به.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده صحيح، واختلاط خلف لا يضر؛ لأن حسين بن محمد يشبه أن يكون قديم السماع منه، وقتيبة يشبه أن يكون قديمَ السماع منه، وسعيد بن منصور، وسريج بن النعمان، وأبو بكر بن أبي شيبة يشبه أن يكون سماعهم من خلف قديماً أيضاً، والله أعلم.

الحديث السادس:

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا خَلَفٌ يَعْنِي ابْنَ خَلِيفَةَ، عَنْ لَيْثٍ([٢٢٦])، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ،

قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: "إِذَا ظَهَرَتِ الْمَعَاصِي فِي أُمَّتِي، عَمَّهُمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ". فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَمَا فِيهِمْ يَوْمَئِذٍ أُنَاسٌ صَالِحُونَ؟ قَالَ: "بَلَى". قَالَتْ: فَكَيْفَ يَصْنَعُ أُولَئِكَ؟ قَالَ: "يُصِيبُهُمْ مَا أَصَابَ النَّاسَ، ثُمَّ يَصِيرُونَ إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنَ اللهِ وَرِضْوَانٍ"(٢٢٧).

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني(٢٢٨) من طريق أحمد بن إبراهيم الموصلي(٢٢٩)، وأبي الربيع الزهراني، وسعيد بن منصور، ثلاثتهم عن خلف بن خليفة به.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده ضعيف؛ لضعف ليث بن أبي سُلَيْم؛ بسبب سوء حفظه، واختلاطه الشديد. وأما خلف بن خليفة: فيشبه أن روايته للحديث وقعت قبل اختلاطه؛ لأن حسيناً يشبه أن يكون قديم السماع من خلف، ولأن أبا الربيع الزهراني ولد سنة بضع وأربعين ومائة، وطال عمره، وتفرد في وقته(٢٣٠)، فتكون سنه نحو ثلاثين سنة عند رؤية الإمام أحمد لخلف مختلطاً، وكذا سماع سعيد بن منصور من خلف يشبه أن يكون قديماً، وقد تابعا حسيناً، والله أعلم.

الحديث السابع:

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا خَلَفٌ يَعْنِي ابْنَ خَلِيفَةَ، عَنْ أَبِي جَنَابٍ(٢٣١)، عَنْ أَبِيهِ(٢٣٢)، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "لَا تَبِيعُوا الدِّينَارَ بِالدِّينَارَيْنِ، وَلَا الدِّرْهَمَ بِالدِّرْهَمَيْنِ، وَلَا الصَّاعَ بِالصَّاعَيْنِ، فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمُ الرَّمَاءَ" -وَالرَّمَاءُ هُوَ الرِّبَا- فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ يَبِيعُ الْفَرَسَ بِالْأَفْرَاسِ، وَالنَّجِيبَةَ بِالْإِبِلِ؟ قَالَ: "لَا بَأْسَ، إِذَا كَانَ يَدًا بِيَدٍ"(٢٣٣).

تخريج الحديث:

أخرجه الطيالسي(٢٣٤) من طريق بشر بن حرب النَّدَبِيُّ(٢٣٥). وأخرجه ابن أبي شيبة(٢٣٦) من طريق جَبَلَة بن سُحَيْم، كلاهما عن ابن عمر به.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده حسن لغيره؛ لمتابعة جَبَلَة بن سُحَيْم وبشر بن حرب لأبي حية الكلبي الذي وقع في إسناده خلفُ بنُ خليفة، واختلاط خلف لا يضر، لأن سماع حسين منه يشبه أن يكون قديماً، كما في الأحاديث السابقة، والله أعلم.

الحديث الثامن:

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، حَدَّثَنَا خَلَفٌ، عَنْ أَبِي جَنَابٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: كَانَ جِذْعُ نَخْلَةٍ فِي الْمَسْجِدِ، يُسْنِدُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ظَهْرَهُ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ يَوْمُ جُمُعَةٍ، أَوْ حَدَثَ أَمْرٌ يُرِيدُ أَنْ يُكَلِّمَ النَّاسَ، فَقَالُوا: أَلَا نَجْعَلُ لَكَ- يَا رَسُولَ اللَّهِ- شَيْئًا كَقَدْرِ قِيَامِكَ؟ قَالَ: "لَا عَلَيْكُمْ أَنْ تَفْعَلُوا"، فَصَنَعُوا لَهُ مِنْبَرًا ثَلَاثَ مَرَاقٍ، قَالَ: فَجَلَسَ عَلَيْهِ، قَالَ: فَخَارَ الْجِذْعُ، كَمَا تَخُورُ الْبَقَرَةُ جَزَعًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَالْتَزَمَهُ، وَمَسَحَهُ، حَتَّى سَكَنَ([٢٣٧]).

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام البخاري([٢٣٨])، والإمام الترمذي([٢٣٩])، والإمام الدارمي([٢٤٠])، والإمام ابن الأعرابي([٢٤١])، وابن قانع([٢٤٢])، والفاكهي([٢٤٣])، وابن حبان([٢٤٤])، وابن المظفر([٢٤٥])، واللالكائي([٢٤٦])، والبيهقي([٢٤٧]) من طريق نافع، عن ابن عمر به. وأخرجه أحمد([٢٤٨]) عن وكيع، عن أبي جَنَاب به.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده حسن لغيره، لمتابعة نافع لأبي جناب عن أبيه. وأما خلف فلم يضر اختلاطه هذه الرواية؛ لأن وكيعاً تابعه عليها، عن أبي جناب، ورواية حسين عنه تشبه أن تكون قبل اختلاطه، والله أعلم.

الحديث التاسع:

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا حَسَنٌ([٢٤٩])، حَدَّثَنَا خَلَفٌ يَعْنِي ابْنَ خَلِيفَةَ، عَنْ أَبِي جَنَابٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ وُضُوءًا مَكِيثًا، فَرَفَعَ رَأْسَهُ، فَنَظَرَ إِلَيَّ، فَقَالَ: "سِتٌّ فِيكُمْ أَيَّتُهَا الْأُمَّةُ: مَوْتُ نَبِيِّكُمْ ﷺ" فَكَأَنَّمَا انْتَزَعَ قَلْبِي مِنْ مَكَانِهِ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "وَاحِدَةٌ". قَالَ: "وَيَفِيضُ الْمَالُ فِيكُمْ، حَتَّى إِنَّ الرَّجُلَ لَيُعْطَى عَشَرَةَ آلَافٍ، فَيَظَلُّ يَتَسَخَّطُهَا"، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ثِنْتَيْنِ". قَالَ: "وَفِتْنَةٌ تَدْخُلُ بَيْتَ كُلِّ رَجُلٍ مِنْكُمْ"، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "ثَلَاثٌ". قَالَ: "وَمَوْتٌ كَقُعَاصِ([٢٥٠]) الْغَنَمِ"، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "أَرْبَعٌ". قَالَ: "وَهُدْنَةٌ تَكُونُ بَيْنَكُمْ، وَبَيْنَ بَنِي الْأَصْفَرِ، يَجْمَعُونَ لَكُمْ تِسْعَةَ أَشْهُرٍ، كَقَدْرِ حَمْلِ الْمَرْأَةِ، ثُمَّ يَكُونُونَ أَوْلَى بِالْغَدْرِ مِنْكُمْ"، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خَمْسٌ". قَالَ: "وَفَتْحُ مَدِينَةٍ"، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "سِتٌّ". قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ مَدِينَةٍ؟ قَالَ: "قَسْطَنْطِينِيَّةُ"([٢٥١]).

تخريج الحديث:

رواه إبراهيم الحربي([٢٥٢])، عن زكريا بن يحيى زَحْمَوَيْهِ([٢٥٣])، عن خلف به.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده ضعيف؛ فيه أبو جناب: كثير التدليس؛ لذلك ضعفوه، وقد روى عن أبيه بالعنعنة في حديثنا، فلم يصرح بالسماع. وأما اختلاط خلف فلا يضر؛ لأنه من رواية الحسن بن موسى الأشيب، وهو بغدادي، وخلف نزل بغداد، وكانت ولادة الحسن سنة نيف وثلاثين ومائة، فيكون له من العُمُر نحو أربعة عقود أو أزيد، عند رؤية الإمام أحمد لخلف مختلطاً، وتابع زحمويه حسناً الأشيب عن خلف، ويشبه أن يكون سماع زحمويه من خلف قديماً، فقد كان له من العمر نحو سبع وعشرين سنة عند رؤية الإمام أحمد لخلف مختلطاً، فقد ولد زحمويه سنة ١٥٠هـ، ثم إن زحمويه واسطي، وخلفاً أصله من واسط، فيحتمل لقاؤه به، وسماعه منه، والله أعلم.

الحديث العاشر:

قال الإمام أحمد: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنَا خَلَفٌ يَعْنِي ابْنَ خَلِيفَةَ، عَنْ أَبِي جَنَابٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَزَا غَزْوَةَ الْفَتْحِ، فَخَرَجَ يَمْشِي إِلَى الْقُبُورِ، حَتَّى إِذَا أَتَى أَدْنَاهَا جَلَسَ إِلَيْهِ، كَأَنَّهُ يُكَلِّمُ إِنْسَانًا جَالِسًا يَبْكِي. قَالَ: فَاسْتَقْبَلَهُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: مَا يُبْكِيكَ؟ جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاءَكَ. قَالَ: "سَأَلْتُ رَبِّي أَنْ يَأْذَنَ لِي فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّ مُحَمَّدٍ، فَأَذِنَ لِي، فَسَأَلْتُهُ أَنْ يَأْذَنَ لِي فَأَسْتَغْفِرَ لَهَا، فَأَبَى. إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: عَنْ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ أَنْ تُمْسِكُوا بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَكُلُوا مَا بَدَا لَكُمْ، وَعَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَمَنْ شَاءَ فَلْيَزُرْ؛ فَقَدْ أُذِنَ لِي فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّ مُحَمَّدٍ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيَدَعْ، وَعَنِ الظُّرُوفِ([٢٥٤]): تَشْرَبُونَ فِيهَا الدُّبَّاءَ([٢٥٥])، والْحَنْتَمَ([٢٥٦])، وَالْمُزَفَّتَ([٢٥٧])، وَأَمَرْتُكُمْ بِظُرُوفٍ، وَإِنَّ الْوِعَاءَ لَا يُحِلُّ شَيْئًا، وَلَا يُحَرِّمُهُ، فَاجْتَنِبُوا كُلَّ مُسْكِرٍ"([٢٥٨]).

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام مسلم([٢٥٩])، والإمام أبو داود([٢٦٠])، والإمام النسائي([٢٦١])، والإمام أحمد بن حنبل([٢٦٢])، من طريق محارب بن دِثَار، عن عبد الله بن بُرَيْدة. وأخرجه الإمام مسلم([٢٦٣])، والإمام الترمذي([٢٦٤])، والإمام النسائي([٢٦٥])، والإمام ابن ماجه([٢٦٦])، والإمام أحمد بن حنبل([٢٦٧])، من طرق عن سليمان بن بُرَيْدة، كلاهما عن

بُرَيْدة به.

الحكم على الحديث:

الحديث إسناده حسن لغيره؛ لمتابعة محارب بن دِثَار وغيره لأبي جناب، عن سليمان بن بريدة متابعة قاصرة. وأما رواية خلف فلم يختلط فيها؛ لمتابعة وكيع له في رواية الإمام أحمد([٢٦٨]) متابعة تامة، ولكون حسين تشبه أن تكون روايته عن خلف قبل اختلاطه، كما مر، والله أعلم.

الخاتمة:

تمخض البحث عن جملة من النتائج، أهمها:

١. يرى الباحث ترجيح رؤية خلف بن خليفة بن صاعد للصحابي: عمرو بن حريث، كما دلت عليه أكثر أقوال العلماء، والنقولات عنهم، مع العلم أن المسألة خلافية بين العلماء، فمنهم من أثبتها، ومنهم من أنكرها، ولكل رأي وجاهته ودليله. لكن خلفاً كان صغير السن، ابن نحو ست سنين، لما رأى عمرَو بنَ حريث.

٢. ما ذكره سفيان بن عيينة من كذب خلف لم يرد به ظاهر الكذب، وإنما أراد به ضعف ثبوت رؤيته لعمرو بن حريث، أو أن القول برؤيته هو من باب الخطأ والوهم.

٣. الخلاف في رتبة خلف بن خليفة محتمل، وخلص الباحث من مجموع أقوال النقاد فيه إلى أنه ثقة، لكنه اختلط.

٤. اختلاط خلف بن خليفة وقع في آخر عمره، حيث رآه الإمام أحمد مختلطاً سنة ١٧٧هـ، قبل وفاته بأربع سنين، وتوفي عام ١٨١هـ. ويظهر من مروياته أن اختلاطه لم يؤثر في مروياته؛ لأن الدراسة العملية التطبيقية لمروياته رجحت قبولها جملة. وبالجملة فإن خلفاً يعد من المعمَّرين، فقد ترجح للباحث أنه عاش مائة سنة وسنة، كما نص عليه غير واحد من العلماء. والتَّغَيُّرُ أمر طبيعي في المعمَّرين.

٥. لم ينص العلماء على من روى عنه قبل الاختلاط، ومن روى عنه بعده من تلاميذه، واكتفى الإمام أحمد وغيره بالقول: إن رواية القدماء عنه صحيحة، دون تحديد أسماء بأعيانهم، فاجتهد الباحث في تحديد فترة المعاصرة بين خلف، وبين كل واحد ممن روى عنه، فإذا لم يتبين ذلك سكت الباحث عنه.

٦. استطاع الباحث أن يحدد تلاميذ خلف بن خليفة الذين رووا عنه قبل الاختلاط

ترجيحاً، سواء بمعرفة سنوات ولاداتهم ووفياتهم، أو بمعرفة مدة عيشهم وسنوات وفياتهم، أو بمعرفة رحلاتهم، والبلاد التي نزلوها، أو سكنوها وأقاموا فيها، وهم: الحسن بن موسى الأشيب، وزكريا بن يحيى الملقب بزحمويه أو رحمويه، وسعيد بن سليمان الملقب بسعدويه، وسعيد بن منصور، وعفان بن مسلم الصفار، وعلي بن حُجْر، وقتيبة بن سعيد، ومحرز بن عون بن أبي عون، ويحيى بن أيوب، وأبو بكر بن أبي شيبة، وأبو الربيع الزهراني. وأما الحسين بن محمد: فإن رواية الإمام أحمد عنه، عن خلف، ومتابعات عدد ممن ترجح للباحث روايتهم عن خلف قبل الاختلاط، تشعران بأن رواية الحسين عن خلف كانت قبل اختلاطه. وأما إسماعيل بن توبة، ومحمد بن حسان السمتي، ومحمد بن معاوية بن مالج: فإن متابعة سعدويه لهم في رواياتهم عن خلف، مشعرة بأن رواياتهم عن خلف كانت قبل اختلاطه. وأما أحمد بن إبراهيم الموصلي: فإن متابعة أبي الربيع الزهراني له عن خلف مشعرة بوقوع روايته عنه قبل الاختلاط. وأما عبد الرحمن بن عبيد الله: فإن متابعة عفان بن مسلم الصفار وغيره له في الرواية عن خلف، مشعرة بأنه أخذ عنه قبل الاختلاط أيضاً، والله أعلم.

٧. ما ذكره الذهبي من أن مسلماً أخرج لخلف بن خليفة في المتابعات لم يثبت، فلم يقف الباحث على شيء من ذلك، وما ذكره في موضع آخر من أنه أخرج له في الشواهد فصحيح، لكن ليس على إطلاقه، فمجموع ما له في صحيح مسلم أربع روايات: اثنتان منها في الشواهد، والأخريان أخرجهما مسلم أصولاً. والظاهر أن المتابعة والشاهد عند الذهبي بمعنى واحد.

٨. تناولت الدراسة مرويات خلف بن خليفة في الكتب التسعة، وبلغ مجموع مروياته فيها اثنين وعشرين حديثاً فقط بغير المكررة، وبلغت بالمكررة ثلاثين رواية.

٩. تنقسم مروياته إلى أربع روايات في صحيح مسلم، وروايتين في سنن أبي داود، وواحدة في سنن الترمذي، وسبع روايات في سنن النسائي، واثنتين في سنن ابن ماجه، وأربع عشرة أخرى في مسند أحمد، هذا بالروايات المكررة.

١٠. وقع لخلف بن خليفة روايتان ضعيفتان، إحداهما في سنن الترمذي، والأخرى في مسند أحمد، ولكن سبب الضعف ليس من قبل خلف، بل من قِبَل بعض الرواة الآخرين في الإسناد ممن فوقه.

١١. كما وقع له روايتان مرسلتان بإسناد صحيح عند النسائي، إحداهما وردت من طريق آخر مرفوعاً، لكن جميع أسانيدها فيها ضعف.

١٢. أثبتت الدراسة أن البخاري لم يخرج لخلف في صحيحه على ما ادعاه البعض، كما لم يخرج مالك له أي حديث؛ لكونه من أقرانه. ومالك عاش في المدينة، بينما كان خلف بالكوفة، وبغداد. ولم يقف الباحث على شيء من رحلات خلف، إلا انتقاله من واسط إلى الكوفة وبغداد.

١٣. لم يقف الباحث لخلف بن خليفة في الكتب التي شملها البحث على أي رواية ضعيفة، وقع فيها الضعف من جهته، وبناء عليه فكل رواياته المدروسة صحيحة عنه، لم يختلط فيها، وما كان فيها من ضعف فمن قِبَل راوٍ آخر في سندها. ويمكن القول: إن خلفاً لم يُحَدِّثْ بعد اختلاطه بشيء؛ لعدم وقوف الباحث على شيء من ذلك، ولكن اختلاطه كان شديداً؛ بسبب الفالج، ووقع في آخر حياته، والله أعلم.

١٤. اعتمد الباحث في دراسة مرويات خلف بن خليفة، والحكم عليها، على المتابعات بنوعيها التامة والقاصرة، سواء لخلف، أو لمن روى عنه خلف، وعلى قرائن من حيث معرفة سنة ولادة الراوي عنه، وسنة وفاته، وكم سنة عاش، ومقارنة ذلك بالسنة التي ذكر الإمام أحمد أنه رأى فيها خلفاً وهو مختلط، وهل هناك إمكان للقائه، والسماع منه قبل الاختلاط، أم لا، كما كان من القرائن قرينة البلاد التي نشأ فيها خلف، أو ارتحل إليها، وأقام فيها، والبلاد التي نشأ فيها تلاميذه، أو ارتحلوا إليها، ومحاولة تحديد سنوات ارتحالهم بالتقريب، وترجح لقاؤهم خلفاً بها. علاوة على أن خلفاً لم تحدد سنة اختلاطه، إلا ما ورد في كلام الإمام أحمد من رؤيته له في سنة ١٧٧، وتركه للأخذ عنه. والعادة أن القرائن ليست أدلة في الحكم، ولكنها إشارات ظنية يمكن الاعتماد عليها في ترجيح السماع، والحكم على الحديث بالقبول؛ ولهذا فإن الأحكام التي صدرها الباحث على الأحاديث، هي أحكام ظنية، يراها راجحة.

١٥. كل الرواة عن خلف رَوَوْا أحاديثهم عنه بصيغة السماع الصريحة "حدثنا" إلا رواية واحدة فقط عند النسائي جاءت بالعنعنة.

١٦. روايات خلف عند الإمام أحمد في مسنده، يظهر أن الإمام أحمد انتقاها؛ لكونه رواها عن أكابر شيوخه، ومن أكثرهم شهرة، وقد لازمهم، والله أعلم.

هوامش البحث:

(١) سورة الفتح، آية ١٨.
(٢) سورة التوبة، آية ١٠٠.
(٣) تقريب التهذيب ص١٩٢، ت١٧٣١.
(٤) العلل ومعرفة الرجال،رواية عبد الله ٣٧٦/٣،ت٥٦٥١، وانظر:الشمائل المحمدية للترمذي، ص٢٣٢، وفيها:"قال خلف بن خليفة:رأيت عمرو بن حريث صاحب النبي ﷺ،وأنا غلام صغير"
(٥) المصدر نفسه ٤٧٧/٣، ت٦٠٣٨.
(٦) تاريخ الإسلام ١٤٥/١٢، وسير أعلام النبلاء ٣٤٢/٨، وتهذيب التهذيب ١٥٢/٣.
(٧) الإصابة في تمييز الصحابة ٥١٠/٤، ت٥٨٢٤.
(٨) التاريخ الأوسط ٢٢٥/٢، ت٢٣٩١، وانظر: التاريخ الكبير ١٩٤/٣، ت٦٥٨.
(٩) العلل، رواية عبد الله ١١٢/٣، ت٤٤٥٨، ٣٧٦/٣.، ت٥٦٥٢، ٥٦٥٣، ٤٧٥/٣، ت٦٩٣٢.
(١٠) المصدر نفسه ١٢٩/٣، ت٤٥٥١.
(١١) تهذيب الكمال ٢٨٧/٨.
(١٢) قال بشار عواد معروف: ضبب عليها المؤلف. **قال الباحث:** والصحيح أن رؤيته له على هذا الحال كانت سنة ١٧٧هـ، ذكره ابن الكيال في الكواكب النيرات ١٥٩/١.
(١٣) تهذيب الكمال ٢٨٧/٨.
(١٤) المصدر نفسه.
(١٥) الكنى والأسماء للإمام مسلم ٧٦/١، ت١٥٥، والجرح والتعديل ٣٦٩/٣، ت١٦٨١، والأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم ٣١٥/١، ت٢١٤، والمتفق والمفترق ٨٤٨/٢.
(١٦) الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم ٣١٥/١، ت٢١٤.
(١٧) الثقات ٢٧٠/٦، ت٧٦٨٧، وانظر: الكامل في ضعفاء الرجال ٥١٢/٣.
(١٨) طبقات خليفة بن خياط ص٢٨٩، ت١٣٠٢.
(١٩) الطبقات الكبرى ٢٢٧/٧، ت٣٤٢١.
(٢٠) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال ٥١٢/٣، وسماه خلف بن أحمد، وأورد هذا الكلام في ترجمة: "خلف بن خليفة"،وهو خطأ بين؛ فإن خلفاً كنيته أبو أحمد، فالظاهر إبدال لفظ (أبو) بلفظ (بن).

(٢١) تاريخ بغداد ٣١٥/٨.
(٢٢) تاريخ الإسلام ١٤٥/١٢.
(٢٣) تاريخ واسط ص١٣٩.
(٢٤) سير أعلام النبلاء ٤١٨/٣، وتاريخ الإسلام ١٦٦/٦.
(٢٥) تاريخ الإسلام ١٤٤/١٢، وانظر: سير أعلام النبلاء ٣٤١/٨.
(٢٦) العلل ومعرفة الرجال، رواية عبد الله ٤٩١/١، ت١١٣٩، ٧١/٣، ت٤٢٢٧، والتاريخ الأوسط ١٨١/١، ت٨٤٤، والتاريخ الكبير ٣٠٥/٦، ت٢٤٧٩، والثقات ٢٧٢/٣، ت٨٨٣، وانظر:

١٧٢/٥، ت٤٤٢١، والكاشف ٧٤/٢، ت٤١٤٠، وسير أعلام النبلاء ٤١٨/٣.

([٢٧]) الطبقات الكبرى ١٠٠/٦، ت١٨٥٥.

([٢٨]) المتفق والمفترق ١٦٩١/٣، رقم١٢٠٠.

([٢٩]) الإصابة في تمييز الصحابة ٥١٠/٤، ت٥٨٢٤.

([٣٠]) تهذيب التهذيب ١٨/٨.

([٣١]) الفالج: مرض يحدث بغتة في أحد شقي البدن طولاً، فيُبْطِل إحساسَه وحركته، ويسميه الأطباء: الشلل النصفي، وربما كان في الشقين. انظر: المصباح المنير ٤٨٠/٢، ومعجم المصطلحات والألفاظ الفقهية ٣١/٣.

([٣٢]) الطبقات الكبرى ٢٢٧/٧، ت٣٤٢١.

([٣٣]) تاريخ الثقات ص٣٣٠، ت٤١٠.

([٣٤]) تاريخ أسماء الثقات ص٧٨، ت٣٢٧، وانظر: تهذيب التهذيب ١٥٢/٣.

([٣٥]) تهذيب التهذيب ١٥٢/٣.

([٣٦]) المتفق والمفترق ٨٤٩/٢.

([٣٧]) الجرح والتعديل ٣٦٩/٣، ت١٦٨١، وانظر: تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز ٨٣/١، ورواية الدوري ٢٩٠/٣، ت١٣٧٩.

([٣٨]) تاريخ بغداد ٣١٦/٨.

([٣٩]) تاريخ ابن معين، رواية الدوري ٤٢٢/٣، ت٢١٧٢، والمعرفة والتاريخ ١١٩/٣.

([٤٠]) الجرح والتعديل ٣٦٩/٣، ت١٦٨١، والكاشف ٣٧٤/١، ت١٣٩٩، والمغني في الضعفاء ٢١٢/١، ت١٩٣٣.

([٤١]) من تكلم فيه هو موثق ص٧٦، ت١٠٤.

([٤٢]) ميزان الاعتدال ٦٥٩/١، ت٢٥٣٧.

([٤٣]) الكامل في ضعفاء الرجال ٥١٦/٣.

([٤٤]) تاريخ بغداد ٣١٦/٨.

([٤٥]) الضعفاء الكبير ٢٢/٢، ت٤٤١.

([٤٦]) **الأول:** حديث عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أم هانئ مرفوعاً، في انتهاك حرمة رمضان. **والثاني:** حديث العلاء بن المسيِّب، عن أبيه، عن أبي سعيد، مرفوعاً، قدسياً: "إن عبداً أصححت له جسمه..." الحديث. العلل الواردة في الأحاديث النبوية ١٢٧/١٠، ح١٩١٥، ٣١٠/١١، ح٢٣٠٣.

([٤٧]) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٢٥٥/١، ت١١١٧.

([٤٨]) تاريخ الإسلام ١٤٣/١٢، والمغني في الضعفاء ٢١٢/١، ت١٩٣٣.

([٤٩]) من تكلم فيه وهو موثق، ص٧٦، ت١٠٤.

([٥٠]) محاسن الاصطلاح المطبوع بهامش مقدمة ابن الصلاح، ص٥١٩.

([٥١]) صحيح مسلم، ك: الأشربة، ب: جواز استتباعه غيرَه إلى من يثق برضاه...، ح٢٠٣٨.

([٥٢]) صحيح مسلم، ك: الطهارة، ب: تبلغ الحلية حيث يبلغ الوضوء، ح٢٥٠.

([٥٣]) الأدب المفرد، ب: الدعاء عند الاستخارة، ص٢٤٦، ح٧٠٥.

([٥٤]) مُحْرِز بن عَوْن بن أبي عَوْن عبد الملك الهِلَالي، أبو الفضل البغدادي، ت٢٣١هـ، وله ٨٧ سنة: **ثقة**، فقد وثقه ابن سعد، وابن معين، وصالح جزرة، وأبو محمد ابن الأخضر، وابن قانع، وابن شاهين، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن معين، والنسائي: "ليس به بأس"، وقال ابن معين مرة: "شيخ صدق لا بأس به"، وكتب عنه أحمد بن حنبل، وقال ابن حجر: "صدوق". انظر: الطبقات الكبرى ٢٥٧/٧، ت٣٦٠٣، والعلل ومعرفة الرجال لأحمد، رواية عبد الله ٦٠٣/٢، ت٣٨٧١، وسؤالات ابن الجنيد، ص٢٩٦، ت٩٥، وتاريخ ابن معين، رواية ابن محرز ٩٣/١، والجرح والتعديل ٣٤٦/٨، ت١٥٨٦، والثقات لابن حبان ١٩١/٩، ت١٥٩٤٢، والكامل في ضعفاء الرجال ٤٧/٤ في ترجمة رَوح بن غطيف، وتاريخ أسماء الثقات، ص٢٣٦، ت١٤٤٨، وإكمال تهذيب الكمال ٩٤/١١، ت٤٤٤٢، وتهذيب التهذيب ٥٨/١٠، ت٩٤، والتقريب ص٦١٦، ت٦٥٠٣.

([٥٥]) الوليد بن سَرِيع الكوفي: الوليد بن سَرِيع الكوفي: **ثقة**، فقد وثقه يعقوب الفَسَوي، والذهبي، وصحح له العقيلي حديثاً، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي مرة، وابن حجر: "صدوق"، وروى له مسلم والنسائي. انظر: المعرفة والتاريخ ٦٦٠/٢، والضعفاء الكبير ١٢٩/١، في ترجمة أصبغ مولى عمرو بن حريث، والثقات لابن حبان ٤٩١/٥، ت٥٨٧٨، والكاشف ٣٥١/٢، ت٦٠٦٥، وتاريخ الإسلام ٤٩٥/٧، ت٥٩٤، والتقريب ص٦٩٢، ت٧٤٢٤.

([٥٦]) صحيح مسلم، ك: الصلاة، ب: متابعة الإمام والعمل بعده، ح٤٧٥.

([٥٧]) سنن أبي داود، ك: الصلاة، ب: القراءة في الفجر، ح٨١٧.

([٥٨]) سنن ابن ماجه، ك: إقامة الصلاة والسنة فيها، ب: القراءة في صلاة الفجر، ح٨١٧.

([٥٩]) مسند الإمام أحمد بن حنبل، ٣٥٤/٢، ح١٨٧٣٧.

([٦٠]) ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: "مقبول، روى له النسائي". الثقات ٣٢٥/٤، ت٣١٤٢، والتقريب ص٧٣٨، ت٧٩٤٢.

([٦١]) الأدب المفرد، ب: الدعاء عند الاستخارة، ص٢٤٦، ح٧٠٥.

([٦٢]) يزيد بن كَيْسان اليَشْكُرِيُّ، أبو إسماعيل، أو أبو مُنَيْن الكوفي، روى له الجماعة إلا البخاري ففي الأدب: يزيد بن كيسان ثقة، له أخطاء، كغيره من الثقات، فلا ينزل حديثه عن رتبة الاحتجاج، إلا ما ثبت أنه أخطأ فيه. قال الخليلي: "احتج به البخاري في الصحيح". قال الباحث: لا وجود ليزيد بن كيسان في صحيح البخاري. ووثقه ابن معين والنسائي والدارقطني. **قال الباحث:** الذي وثقه الدارقطني اسمه: يزيد بن كهيل، هكذا وقع في سؤالات البرقاني، وهو خطأ، والصحيح: يزيد بن كيسان. وقال الإمام أحمد: "لم يكن به بأس"، وقال مرة: "صدوق". وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "يخطىء وَيُخَالف، لم يفحش خطؤه حَتَّى يعدل بِهِ عَنْ سَبِيل الْعُدُول، وَلَا أَتَى من الْخلاف بِمَا يُنكره الْقُلُوب، فَهُوَ مَقْبُول الرِّوَايَة، إِلَّا مَا يعلم أَنَّهُ أَخطَأ فِيهِ، فَحِينَئِذٍ يتْرك خطؤه، كَمَا يتْرك خطأ غَيره من الثِّقَات". وقال ابن عدي: "له عن أبي حازم، عن أبي هريرة أحاديث

عداد، وقد روى عنه جماعة من الثقات، وأرجو ألا يكون برواياته بأس". وحسن الذهبي حديثه، وقال مرة: "صدوق"، وذكره فيمن تكلم فيه وهو موثق. وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ". وقال يحيى القطان: "صالح وسط، وليس ممن يعتمد عليه". وقال أبو حاتم: "يكتب حديثه، ومحله الستر، صالح الحديث، ولا يحتج به...، وبعض ما يأتي به صحيح، وبعضه لا، ويحول من ضعفاء البخاري". وذكره العقيلي في الضعفاء وذكر له حديثاً لا يتابع عليه. وقال أبو أحمد الحاكم: "ليس بالمتين عندهم". انظر: التاريخ الكبير ٣٥٤/٨، ت٣٣٠٩، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد ص٣٠٧، ت٣٩٨، والضعفاء الكبير ٣٨٩/٤، ت٢٠٠٨، والجرح والتعديل ٢٨٥/٩. والثقات لابن حبان ٦٢٨/٧، ت١١٨٠٣، والكامل في ضعفاء الرجال ١٧٦/٩، ت٢١٨٠، والأسامي والكنى ٢٢٥/١، ت١٠٨، وتاريخ أسماء الثقات ص٢٥٦، ت١٥٦٠، وسؤالات البرقاني ص٧٢، ت٥٥٤، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٢١٢/٣، ت٣٨٠١، والكاشف ٣٨٩/٢، ت٦٣٥١، والمغني في الضعفاء ٧٥٣/٢، ت٧١٣٩، ومن تكلم فيه وهو موثق ص٢٠٠، ت٣٨٢، وتاريخ الإسلام ٣٣٩/٩، والتقريب ص٧٢١، ت٧٧٦٧.

(٦٣) صحيح مسلم، ك: الأشربة، ب: جواز استتباعه غيرَه إلى دار من يثق برضاه...، ح٢٠٣٨.

(٦٤) سنن ابن ماجه، ك: الذبائح، ب: النهي عن ذبح ذوات الدر، ح٣١٨٠.

(٦٥) سنن الترمذي، ك: أبواب الزهد، ب: ما جاء في معيشة أصحاب النبي ﷺ، ح٢٣٦٩. ك: تفسير القرآن، ب: ومن سورة ألهاكم التكاثر، ح٣٣٥٨.

(٦٦) ذكره الخطيب في تاريخ بغداد ٦٦/١٠، ت٥١٨٥.

(٦٧) وجبة: سقطة مع هَدَّة، أو هو صوت السقوط. انظر: النهاية في غريب الحديث١٥٤/٥.

(٦٨) صحيح مسلم، ك: صفة القيامة والجنة والنار، ب: في شدة حر نار جهنم...، ح٢٨٤٤.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) مسند الإمام أحمد ٧٣٤/١، ح٨٨٣٩.

(٧١) العبر في خبر من غبر ٣٢٦/١.

(٧٢) تاريخ الإسلام ٣٩٨/١٧.

(٧٣) صحيح مسلم، ك: الطهارة، ب: تبلغ الحلية حيث يبلغ الوضوء، ح٢٥٠.

(٧٤) سنن النسائي، ك: الطهارة، ب: حلية الوضوء، ح١٤٩.

(٧٥) مسند الإمام أحمد ٧٣٤/١، ح ٨٨٤٠.

(٧٦) انظر: سير أعلام النبلاء ١٤/١١، ١٧.

(٧٧) عبد الرحمن بن عبيد الله بن حَكِيم الأَسَدي، أبو محمد الحَلَبي، مات في حدود سنة٢٤٠هـ، روى له أبو داود والنسائي: وثقه أحمد بن إسحاق الوزان، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: "ربما أخطأ"، وقال النسائي: "لا بأس به"، وقال أبو حاتم، وابن حجر: "صدوق". انظر: مشيخة النسائي، ص٧٠، ت١٦٠، والجرح والتعديل ٢٥٨/٥، ت١٢٢٠، والثقات لابن حبان ٣٨٢/٨، ت١٣٩٨٨، وتهذيب الكمال ٢٦٧/١٧، ت٣٨٩٢، والتقريب ص٣٨٥، ت٣٩٣٩.

(٧٨) حفص بن أخي أنس بن مالك. قال ابن حبان: هو حفص بن عبد الله بن أبي طلحة، وعليه: فهو ابن

أخي أنس لأمه. وقال غيره: هو ابن عمر بن عبد الله بن أبي طلحة، وعليه فهو ابن أخي أنس، من الرابعة، روى له البخاري في الأدب وأبو داود والنسائي: وثقه الدارقطني، والذهبي، والهيثمي، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن حجر: "صدوق"، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث". انظر: الجرح والتعديل ١٧٧/٣، ت٧٥٩، والثقات لابن حبان ١٥١/٤، ت٢٢٣٢، وسؤالات البرقاني، ص٢٧، ت١٢٤، والكاشف ٣٤٣/١، ت١١٧٠، ومجمع الزوائد ٤/٩، والتقريب ص١٦٦، ت١٤٣٦.

(٧٩) سنن أبي داود، ك: الوتر، ب: الدعاء، ح١٤٩٥.

(٨٠) سنن الترمذي، ك: الدعوات، ب: في فضل التوبة والاستغفار...، ح٣٥٤٤.

(٨١) عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبد الرحمن البصري، ثقة، لم يتكلم فيه إلا ابن القطان، فكأنه بسبب دخوله في الولاية، مات بعد سنة ١٤٠هـ، روى له الجماعة. التقريب ص٣٠٧، ت٣٠٦٠.

(٨٢) سنن النسائي، ك: السهو، ب: الدعاء بعد الذكر، ح١٣٠٠.

(٨٣) مسند الإمام أحمد ١٠٢٣/١، ح١٢٦١١، وانظر: ١٠٩٩/١، ح١٣٥٧٠.

(٨٤) سنن ابن ماجه، ك: الدعاء، ب: اسم الله الأعظم، ح٣٨٥٨.

(٨٥) مسند الإمام أحمد ٩٨٩/١، ح١٢٢٠٥.

(٨٦) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ١٧٥/٣، ح٨٩٣.

(٨٧) المستدرك ٦٨٣/١، ح١٨٥٦.

(٨٨) محمد بن حسان بن خالد الضَّبِّيُّ، السَّمْتِيُّ، أبو جعفر، المتوفى سنة٢٢٨هـ، روى له أبو داود. هو صدوق، وثقه الدارقطني، وذكر أنه يحدث عن الضعفى، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن معين: ليس به بأس، وذكر ابن الجوزي أنه حدث عنه محمد بن بشر الصيرفي أحاديث مستقيمة، وفهم أبو داود من كلام الإمام أحمد أنه يرى الكتابة عنه، ووصفه ابن حجر بصدوق لين الحديث، وقال أبو حاتم، والدارقطني مرة: ليس بالقوي. انظر: تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، ٨٨/١، والجرح والتعديل ٢٣٨/٧، ت١٣٠٦، والثقات ٨٤/٩، ت١٥٣١٨، وسؤالات السلمي، ص٣٠٠، ت٣٦٧، وتاريخ بغداد ٢٧٣/٢، ت٧٤٧، والمنتظم في تاريخ الملوك ٣٠/٦، والتقريب ص٥٥٦، ت٥٨٠٨.

(٨٩) ابن بُرَيْدة: هو عبد الله، صرحت به رواية الحاكم من طريق حكيم بن جبير، عنه، وهو الذي نص المزي على أن أبا هاشم الرُّمَّانِيَّ روى عنه، عند أبي داود والنسائي وابن ماجه. انظر: المستدرك ١٠١/٤، ح٧٠١٢، وتهذيب الكمال ٣٦٢/٣٤، ت٧٦٨٠. ووقع في رواية الطبراني أنه سليمان بن بريدة. انظر: المعجم الكبير ٢١/٢، ح١١٥٦. والأول أولى.

(٩٠) سنن أبي داود، ك: الأقضية، ب: في القاضي يخطئ، ح٣٥٧٣.

(٩١) سنن الترمذي، ك: الأحكام، ب: ما جاء عن رسول الله ﷺ في القاضي، ح١٣٢٢.

(٩٢) سنن ابن ماجه، ك: الأحكام، ب: الحاكم يجتهد فيصيب الحق، ح٢٣١٥.

(٩٣) إسماعيل بن توبة بن سليمان الثقفي، أبو سليمان، أو أبو سهل الرازي، أصله من الطائف، ونزل قَزْوِين، مات سنة ٢٤٧هـ، روى له ابن ماجه. هو **صدوق**، ذكره ابن حبان في الثقات،

ووصفه بمستقيم الحديث، وقال أبو حاتم، والذهبي، وابن حجر: صدوق، وزاد الذهبي: صاحب حديث، وقال الخليلي: عالم كبير مشهور المحل. انظر: الجرح والتعديل ١٦٢/٢، ت٥٤٣، والثقات ١٠٢/٨، ت١٢٤٣٤، والإرشاد في معرفة علماء الحديث ٧٠٢/٢، والكاشف ٢٤٤/١، ت٣٦٢، والتقريب ص٧٣، ت٤٣٠.

(٩٤) السنن الكبرى، ك: القضاء، ب: ذكر ما أعد الله تعالى للحاكم الجاهل، ح٥٨٩١.

(٩٥) حميد الأعرج الكوفي القاص المُلَائي، يقال: هو ابن عبد الله، أو ابن عبيد، أو ابن عطاء، أو ابن علي، أو غير ذلك، روى له الترمذي. **قال الباحث:** متفق على ضعفه، ووهنه بعضهم كالذهبي، وعده البخاري والترمذي منكر الحديث. انظر: الكامل في ضعفاء الرجال ٧٣/٣-٧٦، ت ٤٣٦، وتهذيب الكمال ٤٠٩/٧-٤١١، ت ١٥٤٥، والمغني ١٩٦/١، ت ١٧٨٨، والميزان ٦١٧/١، ت ٢٣٤٨، وتهذيب التهذيب ٥٣/٣، والتقريب، ص١٨٧، ت ١٥٦٦.

(٩٦) سنن الترمذي، ك: اللباس، ب: ما جاء في لبس الصوف، ح١٧٣٤.

(٩٧) التفسير من سنن سعيد بن منصور ١٥٣/٥، ح٩٦٠.

(٩٨) جزء ابن عرفة ص٦٣، ح٣٩.

(٩٩) العلل الكبير ص٢٨٥، ح٥٢٢.

(١٠٠) السنة لعبد الله بن أحمد ٢٩٣/١، ح٥٦٤، ٥٠٦/٢، ح١١٧٥،

(١٠١) مسند البزار ٤٠٠/٥، ح٢٠٣١.

(١٠٢) مسند أبي يعلى الموصلي ٣٩٩/٨، ح٤٩٨٣.

(١٠٣) الضعفاء الكبير ٢٦٨/١، ت٣٣١.

(١٠٤) الشريعة ١١١٥/٣، ح٦٨٨.

(١٠٥) الإبانة ٣٠٦/٦، ح٤٧٢.

(١٠٦) جزء من حديث ابن شاهين، ص٢٨، ح١٦.

(١٠٧) المستدرك على الصحيحين، ٨١/١، ح٧٦.

(١٠٨) الأسماء والصفات ٤٨٩/١، ح٤١٨.

(١٠٩) المستدرك على الصحيحين ٤١١/٢، ح٣٤٣١.

(١١٠) المراسيل لابن أبي حاتم ص١١١، رقم٤٠٢، ٤٠٣، وانظر: جامع التحصيل ص٢٠٨، رقم٣٤٦، وتحفة التحصيل ص١٧١.

(١١١) تاريخ بغداد ٤١٤/١١، ت٦٢٩٥.

(١١٢) سير أعلام النبلاء ٥١١/١١، ت١٣٩.

(١١٣) سنن النسائي، ك: الاستعاذة، ب: الاستعاذة من الشقاق والنفاق وسوء الأخلاق، ح٥٤٧٠.

(١١٤) مسند الإمام أحمد، ١١٣٣/١، ح١٤٠٢٣.

(١١٥) الدعاء ص٤٠٦، ح١٣٦٧.

(١١٦) المستدرك، ك: العلم، ١٨٥/١، ح٣٥٦.

(١١٧) مسند الطيالسي ٤٩٨/٣، ح٢١١٩.

([١١٨]) مسند الإمام أحمد ١٠٥٤/١، ح١٣٠٠٣.
([١١٩]) صحيح ابن حبان، ك: العلم، ب: الزجر عن كتابة المرء السنن ...، ح٢٨٣/١، ح٨٣.
([١٢٠]) راجع حاشية ٤، ص١٤، من البحث.
([١٢١]) أبو بشر: هو جعفر بن إياس بن أبي وحشية الثقة.
([١٢٢]) سنن النسائي، ك: المناسك، ب: النهي عن أن يُخَمَّر وجهُ المحرم ورأسُه إذا مات، ح٢٨٥٧.
([١٢٣]) صحيح البخاري، ك: الحج، ب: سنة المحرم إذا مات، ح١٨٥١.
([١٢٤]) صحيح مسلم، ك: الحج، ب: ما يفعل بالمحرم إذا مات، ح١٢٠٦.
([١٢٥]) صحيح البخاري، ك: الجنائز، ب: كيف يكفن المحرم، ح١٢٦٧، وصحيح مسلم، ك: الحج، ب: ما يفعل بالمحرم إذا مات، ح١٢٠٦.
([١٢٦]) صحيح مسلم، ك: الحج، ب: ما يفعل بالمحرم إذا مات، ح١٢٠٦.
([١٢٧]) صحيح البخاري، ك: الجنائز، ب: الكفن في ثوبين، ح١٢٦٥، ب: الحنوط للميت، ح١٢٦٦، ب: كيف يكفن المحرم، ح١٢٦٨، ك: الحج، ب: المحرم يموت بعرفة، ح١٨٥٠، وصحيح مسلم، ك: الحج، ب: ما يفعل بالمحرم إذا مات، ح١٢٠٦.
([١٢٨]) صحيح البخاري، ك: الجنائز، ب: كيف يكفن المحرم، ح١٢٦٨. ك: الحج، ب: المحرم يموت بعرفة، ح١٨٤٩.
([١٢٩]) صحيح البخاري، ك: الحج، ب: ما ينهى من الطيب للمحرم والمحرمة، ح١٨٣٩.
([١٣٠]) صحيح مسلم، ك: الحج، ب: ما يفعل بالمحرم إذا مات، ح١٢٠٦.
([١٣١]) أبو الزبير: محمد بن مسلم بن تدرس المكي، الأسدي، مات سنة ١٢٦هـ، روى له الجماعة، الأكثرون على توثيقه، ولم ينصف من قدح فيه، فقد عيب عليه ثلاثة أمور؛ **أولها**: الترجيح في الوزن، ورده ابن حبان بأن من استرجح في الوزن لنفسه لم يستحق الترك لأجله، **والثاني**: إساءته الصلاة، والظاهر أنه ليس كذلك، فقد ردّه معتمر على شعبة، ووصفه مغلطاي بأنه تحامل عليه وغيبة، وقد انتقده بهذين الأمرين شعبة، وشعبة متشدد، **والثالث**: التدليس، وقد صرح في حديثنا فلم يضره، والله أعلم. انظر: الضعفاء الكبير ١٣٠/٤، ت١٦٩٠، والثقات ٣٥٢/٥، ت٥١٦٥، وتهذيب الكمال ٤٠٦/٢٦-٤١٠، ت٥٦٠٢، والكاشف ٢١٦/٢، ت٥١٤٩، وإكمال تهذيب الكمال ٣٣٨/١٠، ت٤٢٨٩، وتهذيب التهذيب ٤٤١/٩، ت٧٢٩، والتقريب ص٥٩٧، ت٦٢٩١.
([١٣٢]) صحيح مسلم، ك: الحج، ب: ما يفعل بالمحرم إذا مات، ح١٢٠٦.
([١٣٣]) عطاء بن السائب، أبو محمد، أو أبو السائب، الثقفي، الكوفي، مات سنة ١٣٦هـ، روى له الجماعة إلا مسلم، وصفه ابن حجر بأنه صدوق اختلط. التقريب ص٤٤٧، ت٤٥٩٢. **قال الباحث**: أكثر النقاد على توثيقه، ومن قدح فيه فإنما عاب عليه اختلاطه في آخر عمره، وقدح فيه لأجل الاختلاط، ورواية خلف بن خليفة تشبه أن تكون من رواية القدماء عنه قبل أن يختلط؛ لكونه بَلَدِيَّه، فهما من الكوفة، وكان سن خلف عند موت عطاء نحو ٥٥ سنة، والله أعلم. انظر: تهذيب الكمال ٨٩/٢٠-٩٣، ت٣٩٣٤، والكاشف ٢٢/٢، ت٣٧٩٨، وميزان

الاعتدال ٣/٧٠-٧٢، وإكمال تهذيب الكمال ٩/٢٤٥-٢٤٨، ت٣٧١٥، وتهذيب التهذيب ٧/٢٠٣- ٢٠٧، ت٣٨٦.

(١٣٤) سنن النسائي، ك: الزينة، ب: الموتشمات...، ح٥١٠٥.

(١٣٥) المصنف لعبد الرزاق، ك: البيوع، ب: ما جاء في الربا، ٨/٣١٥، ح١٥٣٥١.

(١٣٦) مسند الإمام أحمد ١/١٢٨، ح١١٢٠.

(١٣٧) هو عبد الله بن عون بن أرطبان الثقة.

(١٣٨) المصنف لعبد الرزاق، ك: البيوع، ب: ما جاء في الربا، ٨/٣١٥، ح١٥٣٥١.

(١٣٩) مسند أبي يعلى الموصلي، ١/٣٢٣، ح٤٠٢.

(١٤٠) التقريب ص١٢٩، ت١٠٢٩.

(١٤١) ٣/٦١، ح١٢١٠٥، ٥/٢٠١، ح٢٥٢٢٥، ٧/٢٩٢، ح٣٦١٩٣.

(١٤٢) التقريب ص٦١٤، ت٦٤٧٨.

(١٤٣) راجع حاشية ٤، ص١٤، من البحث.

(١٤٤) سنن النسائي، ك: الأشربة، ب: ذكر الرواية المبينة عن صلوات شارب الخمر، ٨/٣١٤، ح٥٦٦٥.

(١٤٥) التفسير من سنن سعيد بن منصور ٤/١٤٦٥، ح٧٣٩.

(١٤٦) المصنف لابن أبي شيبة، ك: البيوع والأقضية، ب: في الوالي والقاضي يُهْدَى إليه، ٤/٤٤٣، ح٢١٩٥٢.

(١٤٧) تفسير ابن أبي حاتم ٤/١١٣٤، ح٦٣٨٣.

(١٤٨) الحسن بن عرفة العبدي، أبو علي البغدادي، صدوق، مات سنة ٢٥٧هـ...، روى له الترمذي والنسائي وابن ماجه. التقريب ص١٥٠، ت١٢٥٥.

(١٤٩) تاريخ الإسلام ١٩/١١١-١١٢.

(١٥٠) وانظر التعليق على رواية قتيبة عن خلف ص١٤، وعلى رواية علي بن حجر ص١٨، من البحث.

(١٥١) سنن النسائي، ك: التطبيق، ب: ترك القنوت، ح١٠٨٠، وانظر السنن الكبرى، الكتاب والباب نفسيهما، ١/٣٤١، ح٦٧١.

(١٥٢) سنن الترمذي، ك: أبواب الصلاة، ب: ما جاء في ترك القنوت، ح٤٠٢.

(١٥٣) سنن ابن ماجه، ك: إقامة الصلاة والسنة فيها، ب: ما جاء في القنوت في صلاة الفجر، ح١٢٤١.

(١٥٤) شرح معاني الآثار، ك: الصلاة، ب: القنوت في صلاة الفجر وغيرها، ح١٤٧٤.

(١٥٥) المعجم الكبير ٨/٣١٦، ح٨١٧٨.

(١٥٦) السنن الكبرى، ك: جماع أبواب سجود السهو وسجود الشكر، ب: من لم ير السجود في ترك القنوت، ٢/٤٩٣، ح٣٨٧٨.

(١٥٧) مسند الإمام أحمد ٢/٦٥، ١١٤١، ح١٥٨٧٩، ٢٧٢١٠.

([١٥٨]) المصنف لابن أبي شيبة، ك: صلاة التطوع والإمامة وأبواب متفرقة، ب: من كان لا يقنت في الفجر، ١٠١/٢، ح٦٩٦١.

([١٥٩]) سنن ابن ماجه، ك: إقامة الصلاة والسنة فيها، ب: ما جاء في القنوت في صلاة الفجر، ح١٢٤١.

([١٦٠]) المعجم الكبير ٣١٦/٨، ح٨١٧٩.

([١٦١]) سنن ابن ماجه، ك: إقامة الصلاة والسنة فيها، ب: ما جاء في القنوت في صلاة الفجر، ح١٢٤١.

([١٦٢]) تهذيب الآثار ٣٤٣/١، ٣٨٤، ح٥٧٣، ٧٠٢.

([١٦٣]) المعجم الكبير ٣١٦/٨، ت٨١٧٩.

([١٦٤]) مسند الطيالسي، ٦٦٦/٢، ح١٤٢٥.

([١٦٥]) السنن الكبرى، ك: جماع أبواب صفة الصلاة، ب: من لم ير القنوت في صلاة الصبح، ٣٠٢/٢، ح٣١٥٦.

([١٦٦]) مسند البزار ١٩٧/٧، ح٢٧٦٦.

([١٦٧]) تهذيب الآثار ٣٨٥/١، ح٧٠٣.

([١٦٨]) الضعفاء الكبير ١١٩/٢.

([١٦٩]) تهذيب الآثار ٣٤٣/١، ح٥٧٤.

([١٧٠]) صحيح ابن حبان، ك: صفة الصلاة، ب: فصل في القنوت، ذكر نفي القنوت عنه صلى الله عليه وسلم في الصلوات، ٣٢٨/٥، ح١٩٨٩.

([١٧١]) المعجم الأوسط ٢٤٥/٥، ح٥٢١٤.

([١٧٢]) عثمان بن عمرو بن ساج الجَزَري، مولى بني أمية، وقد ينسب إلى جده، فيه ضعف، روى له النسائي. التقريب ص٤٣٩، ت٤٥٠٦.

([١٧٣]) القداح: صدوق يهم، ورمي بالإرجاء. التقريب ص٢٤٤، ت٢٣١٥.

([١٧٤]) راجع حاشية ٤، ص١٤، من البحث.

([١٧٥]) مسند الإمام أحمد ١٠٢٣/١، ح١٢٦١٢.

([١٧٦]) صحيح مسلم، ك: المساجد ومواضع الصلاة، ب: ما يقال بين تكبيرة الإحرام والقراءة، ح٦٠٠.

([١٧٧]) سنن أبي داود، ك: الصلاة، ب: ما يستفتح به الصلاة من الدعاء، ح٧٦٣.

([١٧٨]) سنن النسائي، ك: الافتتاح، ب: نوع آخر من الذكر بعد التكبير، ح٩٠١.

([١٧٩]) مسند الإمام أحمد ١٠٣١/١، ١٢٧١٣.

([١٨٠]) انظر: السنن الكبرى للنسائي، ك: النعوت، ب: ذو العزة، ح١٤٨/٧، ح٧٦٧١. ك: عمل اليوم والليلة، ب: ما يقول إذا انتهى إلى قوم فجلس بينهم، ١٣٥/٩، ح١٠١٠١.

([١٨١]) انظر: سير أعلام النبلاء ٢١٧/١٠، ت٥٤.

([١٨٢]) مسند الإمام أحمد ١٠٢٣/١، ح١٢٦١٣.

([١٨٣]) سنن سعيد بن منصور، ك: الوصايا، ب: الترغيب في النكاح، ح٤٩٠.
([١٨٤]) مسند الإمام أحمد بن حنبل ١٠٩٩/١، ح١٣٥٦٩.
([١٨٥]) صحيح ابن حبان، ك: النكاح، ب: ذكر العلة التي من أجلها نهي عن التبتل، ٣٣٨/٩، ح٤٠٢٨.
([١٨٦]) المعجم الأوسط ٢٠٧/٥، ح٥٠٩٩.
([١٨٧]) مسند الشهاب ٣٩٤/١، ح٦٧٥.
([١٨٨]) السنن الكبرى، ك: النكاح، جماع أبواب الترغيب في النكاح، ب: استحباب التزوج بالوَدُود الوَلُود، ١٣١/٧، ح١٣٤٧٦. والسنن الصغير، ك: النكاح، ب: الترغيب في النكاح، ١٠/٣، ح٢٣٥١. وشعب الإيمان، فصل في الترغيب في النكاح؛ لما فيه من العون على حفظ الفرج، ٣٤٠/٧، ح٥٠٩٩.
([١٨٩]) مسند الشاميين ٤١٣/١، ح٧٢٣، ٣٦٤/٣، ح٢٤٧٥.
([١٩٠]) الفوائد ١٣٠/٢، ح١٣٣٥.
([١٩١]) أبان بن أبي عياش، فيروز البصري، أبو إسماعيل العبدي، متروك، مات في حدود سنة ١٤٠هـ، روى له أبو داود. التقريب ص٤٣، ت١٤٣.
([١٩٢]) حلية الأولياء ٢١٩/٤. وفي سنده عبد الله بن خراش ابن أخي العَوَّام بن حَوْشَب، متفق على ضعفه، وكذبه ابن عمار، ولم يوثقه إلا ابن حبان، وقال: ربما أخطأ، بينما قال ابن عدي: أحاديثه غير محفوظة. الثقات ٣٤٠/٨، ت١٣٧٧٦، والكامل في ضعفاء الرجال ٣٤٧/٥، ت١٠١٦، وتاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ص١١٩، ت٣٣٦، وتهذيب الكمال ٤٥٤/١٤، ت٣٢٤٤، وتهذيب التهذيب ١٩٨/٥، ت٣٤١.
([١٩٣]) مجمع الزوائد ٢٥٨/٤، ح٧٣٣٩.
([١٩٤]) انظر: سير أعلام النبلاء ٢٤٢/١٠، ت٦٥.
([١٩٥]) كما في رواية ابن حبان المذكورة في التخريج.
([١٩٦]) يَسْنُون عليه: أي يستقون الماء عليه، ومنه السَّوَاني: وهي النُّوق التي يُسْتَقَى عليها الماء. انظر: النهاية في غريب الحديث ٤١٥/٢.
([١٩٧]) الكَلِب: بفتح الكاف، وكسر اللام، وفي آخره الباء، هو الشديد. انظر: النهاية في غريب الحديث ١٩٥/٤.
([١٩٨]) مسند الإمام أحمد ١٠٢٣/١، ح١٢٦١٤.
([١٩٩]) السنن الكبرى، ك: عشرة النساء، ب: حق الرجل على المرأة، ح٩١٠٢.
([٢٠٠]) دلائل النبوة لأبي نعيم، ٣٨٥/١، ح٢٨٧.
([٢٠١]) محمد بن معاوية بن مالج، واسم جده: يزيد، الأنماطي، أبو جعفر، صدوق ربما وهم، من العاشرة، روى له النسائي. التقريب ص٥٩٩، ت٦٣٠٩.
([٢٠٢]) العيال، ب: حق الرجل على زوجته، ح٥٢٧.
([٢٠٣]) الشريعة ١٥٨٨/٤، ح١٠٧٢.

([٢٠٤]) دلائل النبوة لأبي نعيم ٣٧٩/١، ح٢٧٦.

([٢٠٥]) الربيع بن أنس البكري، أو الحنفي...، صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع، مات سنة ١٤٠هـ أو قبلها، روى له أصحاب السنن. التقريب ص٢٠٦، ت١٨٨٢.

([٢٠٦]) الترغيب والترهيب ٣٥/٣، ح٢٩٧٧.

([٢٠٧]) مجمع الزوائد ٤/٩، ح١٤١٥٣.

([٢٠٨]) لم أقف على من عرف بفج الناقة، لكن المعروف أن الفج هو الطريق الواضح الواسع بين جبلين، والظاهر من سياق الكلام يشير إلى أن المقصود اسم لمنطقة أو قرية أو حي.

([٢٠٩]) الفسطاط: نوع من الأبنية في السفر أصغر من السُّرَادق. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٤٥/٣.

([٢١٠]) مسند الإمام أحمد ١٠٢٤/١، ح١٢٦١٥.

([٢١١]) سنن ابن ماجه، ك: المقدمة، ب: في ذكر الخوارج، ح١٧٥.

([٢١٢]) السنة ٦٤٥/٢، ح١٥٤٨، ١٥٤٩، والمسند ١٠٥٨/١، ح١٣٠٣٦.

([٢١٣]) سنن سعيد بن منصور، ك: الجهاد، ب: جامع الشهادة، ح٢٩٠٥.

([٢١٤]) السنة ٦٤٥/٢، ح١٥٤٧، والمسند ١٠٤٥/١، ١٠٥١، ح١٢٨٨٦، ١٢٩٧٢.

([٢١٥]) قاله الذهبي في تذكرة الحفاظ ٥/٢.

([٢١٦]) مسند الإمام أحمد ٦٥/٢، ح١٥٨٨٠.

([٢١٧]) مسند الإمام أحمد ١١٤١/٢، ح٢٧٢٠٨.

([٢١٨]) مسند البزار ٢٠١/٧، ح٢٧٧٣.

([٢١٩]) التاريخ الكبير ٣٥٢/٤، ت٣١١٣.

([٢٢٠]) الشمائل المحمدية ص٣٤٨، ح٤١٠.

([٢٢١]) مصنف ابن أبي شيبة، ك: الإيمان والرؤيا، ب: ما قالوا فيمن رأى النبي ﷺ في المنام، ١٧٤/٦، ح٣٠٤٦٦.

([٢٢٢]) الآحاد والمثاني ٢١/٣، ح١٣٠٥.

([٢٢٣]) معجم الصحابة ٤٧/٢.

([٢٢٤]) نصر بن الحكم بن زياد الواسطي، أبو منصور الياسري، ذكره ابن حبان في الثقات. انظر: الثقات ٢١٥/٩، ت١٦٠٧٧، وتاريخ بغداد ٢٨٦/١٣.

([٢٢٥]) المعجم الكبير ٣١٦/٨، ح٨١٨٠.

([٢٢٦]) ليث بن أبي سُلَيْم بن زُنَيْم، صدوق اختلط جداً، ولم يتميز حديثه فترك، مات سنة١٤٨هـ، روى له البخاري تعليقاً، والبقية. التقريب ص٥٤٥، ت٥٦٨٥. **قال الباحث:** ليث له عبادة، وهو صدوق حسن الحديث في شبابه، ضعيف في آخر عمره بعد اختلاطه، ويروى حديثه في الشواهد والاعتبار، والرغائب والفضائل، وقد عيب عليه خمسة أمور هي: (١) ضعف روايته عن نافع، وعن طاوس خصوصاً إذا ضم إليه عطاء ومجاهداً، وروايته هنا ليست عنهم، فلا يضير هذا حديثنا. (٢) الاختلاط في آخر عمره، وكان لخلف بن خليفة نحو ستة عقود

ونصف من العمر عند موت ليث، فيشبه أن تكون روايته عنه قديمة جداً، لا سيما وأن ليثاً وخلفاً كوفيان، والكوفيون مختصون بالرواية عنه، فهم أدرى بحديثه من غيرهم، كما تقرر في رسالة دكتوراه، عنوانها: "الرواة الذين احتمل حديثهم عند الإمام البزار في مسنده، دراسة نظرية تطبيقية" ص٤٨٤-٤٨٥، فلا يضير حديثنا(٣) الضعف العام، وسببه الاختلاط.(٤) اضطراب الحديث، وسببه الاختلاط.(٥) استعارة كتب الناس دون إرجاعها، ويظهر أن هذا وقع منه بعد اختلاطه؛ لأنهم وصفوه قَبْلُ بالعبادة، وبحسن المعتقد، والله أعلم.

(٢٢٧) مسند الإمام أحمد ١٠٨٢/٢، ح٢٦٥٩٦.

(٢٢٨) المعجم الكبير ٣٢٥/٢٣، ح٧٤٧.

(٢٢٩) أحمد بن إبراهيم بن خالد الموصلي، أبو علي، صدوق، مات سنة ٢٣٦هـ. روى له أبو داود، وابن ماجه في التفسير. التقريب ص٢٣، ت١.

(٢٣٠) سير أعلام النبلاء ٦٧٦/١٠. وعبارة: "تفرد في وقته" يطلقها الذهبي بالاستقراء فيمن عُمِّر ثمانية عقود أو أزيد، فحدَّث عنه طبقتان من الرواة، والله أعلم.

(٢٣١) أبو جَنَاب: يحيى بن أبي حية الكلبي، مشهور بكنيته، ضعفوه؛ لكثرة تدليسه، مات سنة ١٥٠هـ أو قبلها، روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه. التقريب ص٧٠٢، ت٧٥٣٧.

(٢٣٢) أبو حية الكلبي، والد أبي جناب، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو زرعة: محله الصدق، وتناقض ابن حجر، فقال مرة: مقبول، وقال أخرى: مجهول، وذكر في الموضعين أن ابن ماجه روى له. انظر: الثقات لابن حبان ٥٩١/٥، ت٦٤٤٩، وميزان الاعتدال ٦٢٤/١، ت٢٣٩٤، وتهذيب التهذيب ٧٢/٣، والتقريب ص١٨١، ت١٦٠٤، ص٧٥٧.

(٢٣٣) مسند الإمام أحمد ٥٠٦/١، ح٥٨٨٥.

(٢٣٤) مسند الطيالسي ٣٨٨/٣، ح١٩٧٢.

(٢٣٥) بِشْر بن حرب النَّدَبِيُّ، أبو عمرو الأَزْدِيُّ، البصري، صدوق فيه لين، مات بعد سنة ١٢٠هـ، روى له النسائي وابن ماجه. التقريب ص٩٧، ت٦٨١،

(٢٣٦) مصنف ابن أبي شيبة، ك: البيوع والأقضية، ب: من قال: الذهب بالذهب..، ٤٩٨/٤، ح٢٢٤٩٥.

(٢٣٧) مسند الإمام أحمد ٥٠٦/١، ٥٨٨٦.

(٢٣٨) صحيح البخاري، ك: المناقب، ب: علامات النبوة في الإسلام، ح٣٥٨٣.

(٢٣٩) سنن الترمذي، ك: أبواب الجمعة، ب: ما جاء في الخطبة على المنبر، ح٥٠٥.

(٢٤٠) سنن الدارمي، ك: دلائل النبوة، ب: ما أُكْرِمَ النبي ﷺ من حنين المنبر، ح٣١.

(٢٤١) معجم ابن الأعرابي ٩٠٠/٣، ح١٨٣٧.

(٢٤٢) معجم الصحابة ٨٣/٢.

(٢٤٣) فوائد أبي محمد الفاكهي ٤٤٦/١، ح٢١٩.

(٢٤٤) صحيح ابن حبان، ك: التاريخ، ب: المعجزات، ذكر حنين الجذع...، ٤٣٥/١٤، ح٦٥٠٦.

(٢٤٥) غرائب مالك بن أنس، ص١١٠، ح٥٣.

([٢٤٦]) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٨٧٧/٤.

([٢٤٧]) السنن الكبرى، ك: جماع أبواب الغسل للجمعة والخطبة...، ب: مقام الإمام في الخطبة، ٢٧٨/٣، ح٥٧٠٠. ودلائل النبوة أيضاً ٥٥٦/٢، ٥٥٧، ٦٦/٦.

([٢٤٨]) مسند الإمام أحمد ٤٣٢/١، ح٤٧٥٥.

([٢٤٩]) لم أقف على حسن هذا منسوباً في روايته عن خلف، ولكني وجدت الإمام أحمد يروي عن الحسن بن موسى الأشيب، فينسبه أحياناً، ويهمله أحياناً، فيظهر لي أن حسناً المذكور في حديثنا هو هذا، والله أعلم.

([٢٥٠]) القُعَاص: داء يأخذ الغنم، لا يُلبِثُها أن تموت. النهاية في غريب الحديث ٨٨/٤.

([٢٥١]) مسند الإمام أحمد ٥٦٠/١، ح٦٦٢٣.

([٢٥٢]) غريب الحديث ٤٩٣/٢.

([٢٥٣]) زكريا بن يحيى بن صبيح الواسطي اليشكري، أبو محمد المولود سنة ١٥٠هـ والمتوفى سنة ٢٣٥هـ، لقبه زحمويه ورحمويه. قال ابن حبان: من المتقنين في الروايات. انظر: الثقات لابن حبان ٢٥٣/٨، ت١٣٢٩٤، وتاريخ واسط ص٦١، ١٩٧-١٩٨.

([٢٥٤]) الظروف: الأوعية، ووعاء كل شيء ظَرْفُه. غريب الحديث لإبراهيم الحربي١١٣١/٣.

([٢٥٥]) الدُّبَّاء: القرع. النهاية في غريب الحديث ٩٦/٢.

([٢٥٦]) الحنتم: جِرَار مدهونة خُضْر، كانت تحمل فيها الخمرُ إلى المدينة، ثم اتُّسِع فيها، فقيل للخَزَف كله: حنتم، واحدتها حنتمة. النهاية في غريب الحديث ٤٤٨/١.

([٢٥٧]) المزفت: هو الإناء الذي طُلِيَ بالزِّفْت أي القار، ثم انتُبِذ فيه. النهاية في غريب الحديث ٣٠٤/٢.

([٢٥٨]) مسند الإمام أحمد ٧٦٧/٢، ح٢٣٠٨٣.

([٢٥٩]) صحيح مسلم، ك: الجنائز، ب: استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه، ح٩٧٧. ك: الصيد والذبائح، ب: بيان ما كان من النهي عن أكل لحوم الأضاحي، ح١٩٧٧. ك: الأشربة، ب: كراهة انتباذ التمر والزبيب مخلوطين، ح٩٧٧، ١٩٩٩.

([٢٦٠]) سنن أبي داود، ك: الجنائز، ب: في زيارة القبور، ح٣٢٣٥. ك: الأشربة، ب: في الأوعية، ح٣٦٩٨.

([٢٦١]) سنن النسائي، ك: الجنائز، ب: زيارة القبور، ح٢٠٣٢. ك: الضحايا،ب: الإذن في أكل لحوم الضحايا بعد ثلاث،ح٤٤٢٩.ك: الأشربة،ب: الإذن في شيء من الجر،ح٥٦٥٢، ٥٦٥٣.

([٢٦٢]) مسند الإمام أحمد ٧٥٦/٢، ح٢٢٩٥٨. ٧٦٠/٢، ح٢٣٠٠٣.

([٢٦٣]) صحيح مسلم، ك: الأشربة، ب: كراهة انتباذ التمر والزبيب مخلوطين، ح١٩٩٩.

([٢٦٤]) سنن الترمذي، ك: الجنائز، ب: ما جاء في الرخصة في زيارة القبور، ح١٠٥٤. ك: الأضاحي، ب: ما جاء في الرخصة في أكلها بعد ثلاث، ح١٥١٠. ك: الأشربة، ب: ما جاء في الرخصة أن ينبذ في الظروف، ح١٨٦٩.

([٢٦٥]) سنن النسائي، ك: الأشربة، ب: ذكر الأخبار التي اعتل بها من أباح شراب المسكر،

ح٥٦٧٨.

([٢٦٦]) سنن ابن ماجه، ك: الأشربة، ب: ما رخص في نبيذ الأوعية، ح٣٤٠٥.

([٢٦٧]) مسند الإمام أحمد ٧٦١/٢، ح٢٣٠١٦، ٢٣٠١٧. ٧٦٥/٢، ح٢٣٠٥٢.

([٢٦٨]) مسند الإمام أحمد ٧٦٥/٢، ح٢٣٠٥٢.

المصادر والمراجع:

(١) الآحاد والمثاني، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد أبو بكر بن أبي عاصم ت٢٨٧هـ، ط١٩٩١، دار الراية بالرياض، تحقيق د. باسم الجوابرة.

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان العكبري الشهير بابن بطة ت٣٨٧هـ، ط٢، دار الراية، السعودية، تحقيق عثمان عبد الله آدم الأثيوبي.

(٣) الأدب المفرد، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ت٢٥٦هـ، ط٣، دار البشائر الإسلامية، بيروت، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي.

(٤) الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم القزويني ت٤٤٦هـ، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس.

(٥) الأسامي والكنى، أبو أحمد الحاكم ت٣٧٨هـ، ط١، دار الغرباء الأثرية بالمدينة، تحقيق يوسف بن محمد الدخيل.

(٦) الأسماء والصفات، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، أبو بكر البيهقي ت٤٥٨هـ، ط١، مكتبة السوادي، جدة، تحقيق عبد الله بن محمد الحاشدي.

(٧) الإصابة في تمييز الصحابة، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ، ط١، دار الكتب العلمية، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض.

(٨) إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، مُغُلْطَاي بن قَلِيج بن عبد الله، أبو عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي ت٧٦٢، ط١، دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن محمد، وأبي محمد أسامة بن إبراهيم.

(٩) تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، عمر بن أحمد أبو حفص المعروف بابن شاهين ت٣٨٥هـ، ط١، الدار السلفية بالكويت، تحقيق صبحي السامرائي.

(١٠) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت٧٤٨هـ، ط٢، دار الكتاب العربي بيروت، تحقيق عمر عبد السلام التدمري.

(١١) التاريخ الأوسط، محمد بن إسماعيل البخاري ت٢٥٦هـ، ط١، دار الوعي بحلب، ومكتبة التراث بالقاهرة، تحقيق محمود إبراهيم زايد.

(١٢) تاريخ بغداد، أحمد بن علي بن ثابت، المعروف بالخطيب البغدادي ت٤٦٣هـ، ط١، دار الكتب العلمية بيروت، تحقيق محمد عبد القادر عطا.

(١٣) تاريخ الثقـات، أحمد بن عبد الله بن صالح أبو الحسن العجلي ت٢٦١هـ، ط١، دار الكتب

العلمية، بيروت، تحقيق عبد المعطي قلعجي.
(١٤) التاريخ الكبير، محمد بن إسماعيل البخاري ت٢٥٦هـ، ط دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، تحقيق محمد عبد المعيد خان، ومحمود محمد خليل.
(١٥) تاريخ واسط، أسلم بن سهل بن أسلم الرزاز الواسطي أبو الحسن بحشل ت٢٩٢هـ، ط١، عالم الكتب، بيروت، كوركيس عواد.
(١٦) تاريخ يحيى بن معين ت٢٣٣هـ، رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، ط١، مجمع اللغة العربية، دمشق، تحقيق محمد كامل القصار.
(١٧) تاريخ يحيى بن معين ت٢٣٣هـ، رواية عباس الدوري، ط١، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، أحمد محمد نور سيف.
(١٨) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين، أبو زرعة ابن العراقي ت٨٢٦هـ، مكتبة الرشد بالرياض، تحقيق عبد الله نوارة.
(١٩) تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت٧٤٨هـ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
(٢٠) تسمية شيوخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ت٣٠٣هـ (مشيخة النسائي)، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى بمكة المكرمة، تحقيق: د. قاسم علي سعد.
(٢١) تفسير القرآن العظيم، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ت٣٢٧هـ، ط٣، مكتبة نزار مصطفى الباز بالسعودية، تحقيق أسعد محمد الطيب.
(٢٢) التفسير من سنن سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني ت٢٢٧هـ، ط١، دار الصميعي، تحقيق سعد بن عبد الله آل حميد.
(٢٣) تقريب التهذيب، أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ، ط٢٠٠٩م، دار الحديث بالقاهرة، تحقيق حامد عبد الله المحلاوي.
(٢٤) تهذيب الآثار،محمد بن جرير الطبري ت٣١٠هـ،مطبعة المدني، القاهرة،تحقيق محمود شاكر.
(٢٥) تهذيب التهذيب، أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني ت٨٥٢هـ، ط١، مطبعة دائرة المعارف النظامية بالهند.
(٢٦) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن أبو الحجاج المزي ت٧٤٢هـ، ط١، مؤسسة الرسالة، تحقيق بشار عواد معروف.
(٢٧) الثقات، محمد بن حبان أبو حاتم البستي ت٣٥٤هـ، ط١، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن بالهند، تحقيق د.محمد عبد المعيد خان.
(٢٨) جامع التحصيل في أحكام المراسيل، خليل بن كيكلدي، أبو سعيد العلائي ت٧٦١هـ، ط٢، عالم الكتب، بيروت، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي.
(٢٩) الجرح والتعديل، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي ت٢٧٧هـ، ط١، دار إحياء التراث العربي.
(٣٠) جزء الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي البغدادي ت٢٥٧هـ، ط١، دار الأقصى، الكويت،

تحقيق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي.
(٣١) جزء من حديث عمر بن أحمد بن عثمان المعروف بابن شاهين ت٣٨٥هـ، ط١، دار ابن الأثير، الكويت، تحقيق بدر البدر.
(٣٢) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبو نعيم الأصبهاني، ت٤٣٠هـ، ط١٩٧٤، دار السعادة.
(٣٣) الدعاء، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي أبو القاسم الطبراني ت٣٦٠هـ، ط١، دار الكتب العلمية، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا.
(٣٤) دلائل النبوة، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، أبو بكر البيهقي ت٤٥٨هـ، ط١، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، تحقيق عبد المعطي قلعجي.
(٣٥) دلائل النبوة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني ت٤٣٠هـ، ط٢، دار النفائس، بيروت، تحقيق محمد رواس قلعة جي، وعبد البر عباس.
(٣٦) الرواة الذين احتمل حديثهم عند الإمام البزار في مسنده، دراسة نظرية تطبيقية (رسالة دكتوراه) للباحث: د. يوسف محيي الدين فايز الأسطل، الجامعة الإسلامية بغزة، ٢٠١٥م.
(٣٧) سنن ابن ماجه محمد بن يزيد القزويني ت٢٧٣هـ، ط١، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني.
(٣٨) سنن أبي داود السجستاني ت٢٧٥هـ، ط٣، دار الكتب العلمية، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي.
(٣٩) سنن البيهقي الكبرى، ت٤٥٨هـ، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق محمد عبد القادر عطا.
(٤٠) سنن الترمذي ت٢٧٩هـ، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق خالد عبد الغني محفوظ.
(٤١) سنن الدارمي ت٢٥٥هـ، ط١، دار الكتاب العربي، تحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد السبع العلمي.
(٤٢) سنن سعيد بن منصور بن شعبة الخراساني الجوزجاني ت٢٢٧هـ، ط١، الدار السلفية، الهند، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.
(٤٣) السنن الصغير، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِرْدِي الخُرَاساني البيهقي ت٤٥٨هـ، ط١، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، باكستان، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي.
(٤٤) السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِرْدِي الخُرَاساني البيهقي ت٤٥٨هـ، ط٣، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، تحقيق: محمد عبد القادر عطا.
(٤٥) سنن النسائي الكبرى ت٣٠٣هـ، ط١، مؤسسة الرسالة، تحقيق حسن عبد المنعم شلبي.
(٤٦) سنن النسائي (المجتبى) ت٣٠٣هـ، ط١، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني.
(٤٧) السنة، أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي ت٢٩٠هـ،

ط١، دار ابن القيم، الدمام، تحقيق: محمد سعيد سالم القحطاني.
(٤٨) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد البغدادي ت ٢٣٣هـ، ط١، مكتبة الدار، المدينة المنورة، تحقيق: أحمد محمد نور سيف.
(٤٩) سؤالات أبي داود السجستاني ت٢٧٥هـ للإمام أحمد بن محمد بن حنبل ت٢٤١هـ في جرح الرواة وتعديلهم، ط١، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، تحقيق د.زياد محمد منصور.
(٥٠) سؤالات البرقاني ت٤٢٥هـ للدارقطني ت٣٨٥هـ، ط١، كتب خانة جميلي، لاهور، باكستان، تحقيق: عبد الرحيم القشقري.
(٥١) سؤالات السلمي محمد بن الحسين بن محمد أبو عبد الرحمن النيسابوري ت٤١٢هـ، للدارقطني علي بن عمر ت٣٨٥هـ، ط١، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف سعد الحميد، وخالد الجريسي.
(٥٢) سير أعلام النبلاء، محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت٧٤٨هـ، ط٣، مؤسسة الرسالة، تحقيق فريق من الباحثين بإشراف شعيب الأرنؤوط.
(٥٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري، أبو القاسم اللالكائي ت٤١٨هـ، ط٨، دار طيبة، السعودية، تحقيق أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي.
(٥٤) شرح معاني الآثار، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك الطحاوي ت٣٢١هـ، ط١، عالم الكتب، تحقيق محمد زهري النجار، ومحمد سيد جاد الحق.
(٥٥) الشريعة، محمد بن عبد الله بن الحسين الآجُرِّي ت٣٦٠، ط٢، دار الوطن، الرياض، تحقيق د. عبد الله ابن عمر بن سليمان الدميجي.
(٥٦) شعب الإيمان، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِرْدِي الخُرَاساني البيهقي ت٤٥٨هـ، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، والدار السلفية، بومباي، الهند، تحقيق: عب العلي عبد الحميد حامد.
(٥٧) الشمائل المحمدية، محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ت٢٧٩هـ، دار إحياء التراث العربي.
(٥٨) صحيح البخاري محمد بن إسماعيل ت٢٥٦هـ، دار ابن الجوزي، القاهرة، ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.
(٥٩) صحيح محمد بن حبان ت٣٥٤هـ، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق شعيب الأرنؤوط.
(٦٠) صحيح مسلم ت٢٦١هـ، ط١، دار ابن رجب.
(٦١) الضعفاء الكبير، محمد بن عمرو بن موسى أبو جعفر العقيلي ت٣٢٢هـ، ط١، دار المكتبة العلمية بيروت، تحقيق عبد المعطي قلعجي.
(٦٢) الضعفاء والمتروكون، عبد الرحمن بن الجوزي ت٥٩٧هـ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: عبد الله القاضي.
(٦٣) طبقات خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري ت٢٤٠هـ، ط١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، دار الفكر، تحقيق سهيل زكار.
(٦٤) الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن مينع، ت٢٣٠هـ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت،

تحقيق: محمد عبد القادر عطا.
(٦٥) العبر في خبر من غبر، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت٧٤٨هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول.
(٦٦) العلل الكبير، محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي ت٢٧٩هـ، ترتيب أبي طالب القاضي، ط١، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، تحقيق صبحي السامرائي وآخرين.
(٦٧) العلل الواردة في الأحاديث النبوية، عمر بن علي الدارقطني ت٣٨٥، ط١، دار طيبة بالرياض، ودار ابن الجوزي بالدمام، تحقيق مجموعة من العلماء المختصين.
(٦٨) العلل ومعرفة الرجال، أحمد بن محمد بن حنبل ت٢٤١هـ، رواية ابنه عبد الله، ط٢، دار الخاني بالرياض، تحقيق وصي الله بن محمد عباس.
(٦٩) العيال، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا ت٢٨١هـ، ط١، دار ابن القيم، الدمام، تحقيق نجم عبد الرحمن خلف.
(٧٠) غرائب حديث الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه، محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى أبو الحسين البزاز ت٣٧٩هـ، ط١، دار السلف، الرياض، تحقيق رضا خالد الجزائري.
(٧١) غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق ت٢٨٥هـ، ط١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، تحقيق سليمان إبراهيم محمد العايد.
(٧٢) فوائد أبي محمد عبد الله بن محمد بن العباس الفاكهي المكي ت٣٥٣هـ، ط١، مكتبة الرشد، الرياض، تحقيق محمد عبد الله عايض الغباني.
(٧٣) الفوائد، تمام بن محمد الرازي ت٤١٤هـ، ط٣، دار الرشد بالرياض، وشركة الرياضن تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي.
(٧٤) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، محمد بن أحمد الذهبي ت٧٤٨هـ، ط١، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن جدة، تحقيق محمد عوامة.
(٧٥) الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني ت٣٦٥هـ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض.
(٧٦) الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت٢٦١هـ، ط١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحقيق عبد الرحيم القشقري.
(٧٧) الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، أبو البركات زين الدين بركات بن أحمد بن محمد الخطيب، المعروف بابن الكيال ت٩٢٩هـ، ط١، دار المأمون، بيروت، تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي.
(٧٨) المتفق والمفترق، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ت٤٦٣هـ، ط١، دار القادري، دمشق، تحقيق محمد صادق الحامدي.
(٧٩) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي ت٨٠٧هـ، ط١٩٩٤م، مكتبة القدسي بالقاهرة، تحقيق: حسام الدين القدسي.

(٨٠) محاسن الاصطلاح، المطبوع بحاشية مقدمة ابن الصلاح، أبو حفص عمر بن رَسْلان بن نصير بن صالح البُلْقِيني المصري، العسقلاني الأصل ت٨٠٥، دار المعارف، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن.
(٨١) المراسيل، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي ت٣٢٧هـ، ط١، موسسة الرسالة، بيروت، تحقيق شكر الله نعمة الله القوجاني.
(٨٢) المستدرك للحاكم النيسابوري ت٤٠٥هـ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا.
(٨٣) مسند أبي داود الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود ت٢٠٤هـ، ط١، دار هجر، مصر، تحقيق محمد عبد المحسن التركي.
(٨٤) مسند أبي يعلى الموصلي ت٣٠٧هـ،ط١،دار المأمون للتراث، دمشق،تحقيق حسين سليم أسد.
(٨٥) مسند الإمام أحمد بن محمد بن حنبل ت٢٤١هـ، ط٤، بيت الأفكار الدولية، الأردن.
(٨٦) مسند البزار ت٢٩٢هـ (البحر الزخار)، ط١، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة، تحقيق د. محفوظ الرحمن زين الله.
(٨٧) مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب، أبو القاسم الطبراني ت٣٦٠هـ، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي.
(٨٨) مسند الشهاب، محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري ت٤٥٤، ط٢، مؤسسة الرسالة، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي.
(٨٩) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي ت٧٧٠هـ، المكتبة العلمية، بيروت.
(٩٠) المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة ت٢٣٥هـ، تحقيق محمد عوامة.
(٩١) المصنف، عبد الرزاق بن همام الصنعاني ت٢١١هـ، ط٢، المكتب الإسلامي، بيروت، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي.
(٩٢) معجم ابن الأعرابي، أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم الصوفي ت٣٤٠هـ، ط١، دار ابن الجوزي، تحقيق عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني.
(٩٣) المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ت٣٦٠هـ، دار الحرمين بالقاهرة، تحقيق طارق بن عوض الله.
(٩٤) معجم الصحابة، أبو الحسين عبد الباقي بن قانع الأموي البغدادي ت٣٥١هـ، ط١، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، تحقيق صلاح سالم المصراتي.
(٩٥) المعجم الكبير للطبراني سليمان بن أحمد ت٣٦٠هـ، مكتبة ابن تيمية، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي.
(٩٦) معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، د. محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة.
(٩٧) المعرفة والتاريخ، أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفسوي الفارسي ت٢٧٧هـ، ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت: تحقيق د. أكرم ضياء العمري.

(٩٨) المغني في الضعفاء، محمد بن أحمد الذهبي ت٧٤٨هـ، تحقيق د. نور الدين عتر.

(٩٩) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي ت٥٩٧هـ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا.

(١٠٠) من تكلم فيه وهو موثق، محمد بن أحمد الذهبي ت٧٤٨هـ، ط١، مكتبة المنار، الزرقاء، تحقيق محمد شكور أمرير المياديني.

(١٠١) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، محمد بن أحمد الذهبي ت٧٤٨هـ، ط١، دار المعرفة، بيروت، علي محمد البجاوي.

(١٠٢) النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد الشيباني المعروف بابن الأثير الجَزَري ت٦٠٦هـ، ط١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م، المكتبة العلمية، بيروت، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي.